جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة

-(السعودية، مصر،الجزائر)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين:

- يونسي مسعودة
- زوبير زوليخة

الاستاذالمشرف

- د.الياس يحياوي

السنة الجامعية 2023 -2024

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم

الحمد الله الذي هدانا إلى نور العلم، وميزنا بالعقل الذي يسر طريقنا

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذنا

المشرف د. يحياوي الياس

على إرشاداته وتوجيهاته القيمة لنا التي سمحت بانجاز هذا العمل

المتواضع

جزاك الله خير جزاء

كما نتوجه بخالص الشكر إلى كل من مد إلينا يد العون والمساعدة من

قريب أو بعيد على انجاز هذا العمل.

جزاكم الله عنا كل الخير

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

قال تعالى: "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله" سورة الأعراف الآية 44

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقني الله عزة وجل على انجازه وإتمامه:

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وحنان

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار الدروب الحياة، إلى قرة عيني

أمي الحبيبة

إلى من قيل فيهم: "سنشد عضدك بأخيك"

إلى من مد يده دون كلل ولا ملل وقت ضعفي

لإخوتي أدامكما الله ضلعا ثابتا لي

إلى رفيقات دربي وملاذي في الحياة أخوات كل باسمها

إلى من زين حياتي أبناء أخواتي حفظكم الله

إلي رفيقتي في انجاز هذا العمل

إلى صديقاتي ورفيقات الغاليات سواء داخل حياتي الدراسية أو من خارجها

إلى كل من أعرفهم من قريب أو بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي.

وفي أخير أسأل الله توفيق والسداد لي ولكل طالب علم.

مسعودة يونسي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه و إتمامه إلى

من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي

" أبي الكريم "حفظه الله تعالى

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة إلى قرة عيني

"أمي العزيزة"حفظها الله تعالى

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى و الصمود و التحدي إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة " إخوتي" حفظهم الله تعالى

إلى كل الأهل والأقارب، إلى صديقتي وأختي التي لم تنجبها أمي

إلى من ساندتني في إنجاز هذا العمل

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى جميع طلبة العلم

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل سائلة من الله العلي القدير أن يمدنا بتوفيقه.

زوليخة زوبير

الملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيانمدى مساهمة الجهود والسياسات المبذولة من طرف دول الدراسة في سبيل تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال زيادة فرصها في الحصول على الخدمات المالية وقنوات تمويل بديلة تساعدها على تحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل، حيث عالجنا هذا الموضوع من خلال فصلين استعملنا في الفصل الأول المنهج الوصفي لمعالجة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، واستعملنا المنهج التحليلي في دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى أن دول الدراسة ورغم الجهود المبذولة مازالت تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك رغم تحسن مؤشراته خلال السنوات الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل.

Summary:

This study aims to demonstrate the extent to which the efforts and policies made by the study countries contribute to enhancing the financial inclusion of small and medium enterprises, by increasing their opportunities to obtain financial services and alternative financing channels that help them achieve their goals of economic diversification, achieving growth, and creating job opportunities, as we addressed this topic through two chapters. In the first chapter, we used the descriptive approach to address the theoretical framework of the study variables, and we used the analytical approach in the case study.

The study found that, despite the efforts made, the study countries still record one of the lowest levels in the world in terms of financial inclusion for small and medium enterprises, despite the improvement in its indicators in recent years.

Keywords: financial inclusion, small and medium enterprises, finance.

فهرس المحتويات، الجداول والأشكال

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	أ–و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل للشمول المالي	03
المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي	03
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وأهميته	05
أولا:تعريف الشمول المالي	05
ثانيا: أهمية الشمول المالي	07
المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الشمول المالي	09
أولا: أهداف الشمول المالي	09
ثانيا: مبادئ تحقيق الشمول المالي	11
المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي	13
المطلب الأول: ركائز الشمول المالي	13
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	15
أولا: أبعاد الشمول المالي	15
ثانيا: مؤشرات الشمول المالي	18
المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي	21

المبحث الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي والهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
أولا: مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	28
ثانيا: الهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثالث: منافع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إشكالية التمويل	31
أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل	31
ثانيا: منافع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية دراسة حالة (السعودية، مصر، الجزائر)	
تمهيد	37
المبحث الأول: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مع الإشارة إلى المملكة العربية السعودية	38
المطلب الأول: واقع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية	38
أولا: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية	39
ثانيا: أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في بعض البلدان العربية	41
ثالثا: نفاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في الدول العربية	42
المطلب الثاني: هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية	45
المطلب الثالث: الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية	47

أولا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية	47
ثانيا:مستوى الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي في المملكة العربية السعودية	48
المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	51
المطلب الأول: خطة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي	51
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر	53
أولا: مؤشر العمق المالي	53
ثانيا: مؤشر الإتاحة المالي	56
ثالثا: مؤشر الاستخدام المالي	57
المطلب الثالث: التحديات والحلول والمقترحة لتنمية الشمول المالي في مصر	60
أولا: التحديات التي تواجه دولة مصر في تحقيق الشمول المالي	60
ثانيا: الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في مصر	61
المبحث الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	64
المطلب الأول: الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في الشمول المالي	64
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	67
أولا مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	67
ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	75
ثالثا: تحليل واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	76
المطلب الثالث: المعوقات والحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر	77
أولا: معوقات الشمول المالي في الجزائر	77
ثانيا: الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر	78
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	أهداف الشمول المالي	10
02-01	تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي	24
01-02	عدد المنشآت في السعودية بحسب الحجم بنهاية الربع الرابع من سنة 2023.	47
02-02	مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة (2000-2020).	54
03-02	مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة (2000-2020)	56
04-02	مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (2000-2020)	58
05-02	تطور عدد فروع البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)	67
06-02	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي من فروع البنوك في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	69
07-02	تطور عدد بطاقات السحب الآلي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)	69
08-02	تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011-2020)	72
09-02	تطور عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020)	74

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مبادئ الشمول المالي	12
02-01	مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
03-01	معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
01-02	تطور نسب مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية	40
02-02	عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (ألف منشأة)	42
03-02	مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية	43
04-02	نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات	44
05-02	إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة)	45
06-02	هيكل النظام المالي في المملكة.	46
07-02	مؤشرات مختارة للحصول على الخدمات المالية	49
08-02	الشمول المالي	50
09-02	حجم تمويل محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة	52
10-02	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة	52
11-02	التمثيل البياني لإجمالي الفروع خلال الفترة 2016(-2020)	68
12-02	نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقات ائتمانية	70

المقدمة

يعتبر الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الآونة الأخيرة، حيث حظي باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم لاسيما أعقاب الأزمة العالمية 2008، وقد تبنت مجموعة العشرين للبنك العالمي الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية الدولية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحسين فرص النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

و يسعى الشمول المالي في طياته نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

ويشكل الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عنصرا أساسيا في خطط واستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن هذه المشروعات تشكل نسبة كبيرة من النسيج الاقتصادي ولها آثار قوية على الناتج المحلي والصادرات بالإضافة إلى اعتبارها أهم وعاء لاستقطاب العمالة وإنشاء فرص عمل؛ و من هذا المنطلق تبنت معظم الدول العربية منها (السعودية، مصر، الجزائر) الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، وتعمل على وضع استراتيجيات وطنية تضم كافة الجهود والمتطلبات من أجل تحسين نفاد هذه المؤسسات للتمويل.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

_ ما هو إنعكاس جهود وسياسات كل من السعودية ومصر والجزائر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم نمو اقتصادياتها؟

الأسئلة الفرعية:

ضمن الإطار العامل هذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالشمول المالي ؟ وكيف يتم قياسه؟

_ما أهمية زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

_ هل ساهمت السياسات والجهود المبذولة في كل من المملكة العربية السعودية، مصر و الجزائر في تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

_ ما هي أهم المعوقات والتحديات أما دول الدراسة لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة السابقة نورد بعض الفرضيات والتي تعتبر كإجابة أولية عنها

_ يعبر الشمول المالي عن قدرة فئات المجتمع للوصول إلى كافة الخدمات المالية، ويتم قياسه بعدة مؤشرات أهمها مدى الوصول للخدمات المالية واستخدامها؛

_إن لزيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية واستقرار الأوضاع المالية الكلية؛

_بذلت دول الدراسة مجهودات معتبرة لزيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن انعكاساتها على زيادة هذا الأخير لم ترق إلى مستوى التطلعات؛

_هناك عدة معوقات تحول دون تحسين مستوى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها ضعف البنية التحتية، وطبيعة هيكل القطاع المصرفي وضعف التثقيف المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من جانبين: الجانب الأول المتعلق بالشمول المالي والذي أصبح يشغل حاليا مكانة عالية في أولويات العديد من البلدان، وعلى جدول أعمال السياسة الدولية؛ أما الجانب الثاني المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نسبة كبيرة من النسيج

الاقتصادي ولها آثار قوية على الناتج المحلي والصادرات بالإضافة إلى اعتبارها أهم وعاء لاستقطاب العمالة وإنشاء فرص عمل.

وباعتبار أن هذه المؤسسات تعاني مشاكل عديدة في جانب التمويل فإن تعزيز الشمول المالي لها يعد أحد الإستراتيجيات المهمة للتقليل من حدة هذا المشكل؛ لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على أهم الجهود المبذولة في عينة من الدول العربية (السعودية، مصر والجزائر) في هذا الإطار وأهم النتائج المترتب عليها.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو الوقوف على مدى مساهمة الجهود والسياسات المبذولة من طرف دول الدراسة في سبيل تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالإضافة لهذا الهدف هناك أهداف فرعية أخرى:

- ❖ التطرق لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي بصفة عامة، والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ الوقوف على السياسات المتبعة من طرف دول الدراسة لتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ معرفة أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ حداثة موضوع الشمول المالي، وتزايد أهميته من خلال أبحاث المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم؛
- ❖ تعلق الموضوع بالتخصص المدروس: اقتصاد نقدي وبنكي.

المنهج المتبع في الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حين وظف المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية عموماً و في السعودية،مصر والجزائر على وجه الخصوص.

حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في كل من السعودية، مصر والجزائر مع الإشارة في بعض الأحيان إلى الدول العربية إجمالا.

أما الحدود الزمنية فشملت الدراسة سنوات اختلفت بين دول الدراسة حسب توافر الإحصائيات، امتدت من سنة 2011 إلى غاية 2022.

الدراسات السابقة:

-دراسة **(خليفة الحاج، بلعربي يسرى ستي، الشمول المالي قناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 7، العدد1، تاريخ النشر 2023/03/28)**، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان الأهمية النسبية لتعزيز الشمول المالي، وانعكاساته على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، من خلال زيادة فرصها في الحصول على خدمات مالية، وقنوات تمويل بديلة تساعدها في تحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي، تحقيق النمو وخلق فرص العمل وقد توصل الباحثان إلى أن تخفيف القيود أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل قد يؤدي ببلدان المنطقة العربية إلى تحقيق منافع على مستوى النمو التراكمي طويل الأجل.

-دراسة **(حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد16، العدد23، تاريخ النشر 2020/06/03)**، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي ومتطلبات تعميمها في الدول العربية، وقد توصلت الباحثة إلى أن البنوك المركزية

مناسبة أكثر لقيادة الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي كوسيلة أساسية لزيادة التطور وعمق القطاع المصرفي، مما يزيد أصول الجهاز المصرفي وقدرته على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يضمن استمرارية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويقود لمزيد من خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

_دراسة **(مسلم إبراهيم، براهيمي نزيهة دلال، حميدات إيمان، تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات رأسمال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 13، العـدد 2، تاريخ النشر 2022/9/1)**

حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه شركات رأس مال المخاطر كبديل مستحدث لدعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات المالية الأساسية لهذه الأخيرة، حيث توصل الباحثين إلى أن شركات رأس مال المخاطر يمكنها دعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها تعمل على توفير مصادر تمويل مستجدة، وتعرض خدمات متنوعة، كما تأكد أن أداء شركات رأسمال المخاطر في الجزائر ضعيف جدا، إذ لم يصل هذا النشاط إلى مستوى التطلعات، وهو ما يستدعي إلى ضرورة الإسراع في تنمية هذه الشركات لدعم مشروعاتها لهدف تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي.

_دراسة **(أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 2، تاريخ النشر 2021/5/27)** تهدف هذه الدراسة على دور الشمول المالي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث توصل الباحثان على أن الشمول المالي له دور أساسي في نمو الدول من الناحية الاقتصادية والحفاظ على استقرارها المالي، حيث لنيتم حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية لأي دولة في حالة وجود الكثير من

المؤسسات والأفراد داخل المجتمع ممن تم استبعادهم ماليا من قطاع الدولة المالي الرسمي، كما أوصت الدراسة على ضرورة تحفيز ودعم البنوك المساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية و المفعلة لمفهوم الشمول المالي.

ما يميز هذه الدراسة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم نمو اقتصاديات الدول العربية من خلال عرض وتحليل مؤشراته في كل من دولة (المملكة العربية السعودية، مصر، والجزائر).

هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يحتوي على ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل للشمول المالي، من خلال التطرق لنشأة وتطور الشمول المالي، مرورا بتعريف الشمول المالي وأهميته، وختمنا المبحث بأهداف ومبادئ الشمول المالي. أما في المبحث الثاني فتم تناول أساسيات تعزيز الشمول المالي من خلال ثلاث مطالب تضمن المطلب الأول ركائز الشمول المالي، والمطلب الثاني أبعاد ومؤشرات الشمول المالي، أما المطلب الثالث فكان بعنوان معوقات الشمول المالي. ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمطلب الثاني مؤشرات الشمول المالي والهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثالث تضمن منافع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إشكالية التمويل.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه الجانب التطبيقي لواقع الشمول المالي في دول الدراسة وهي كل من السعودية، مصر والجزائر،حيث احتوي على ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول

إلى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مع الإشارة إلى المملكة العربية السعودية، أما في المبحث الثاني فكان عن الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر تناولنا فيه خطة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، ثم تطرقنا إلى آثار الجهود المصرية في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة مؤشراته في مصر، كما تناولنا التحديات والحلول والمقترحة لتنمية الشمول المالي في مصر. وخصصنا المبحث الثالث لدراسة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب تضمن المطلب الأول الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في سبيل تعزيز الشمول المالي،المطلب الثاني تطور مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وفي المطلب الثالث تطرقنا للمعوقات والحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات في إطار تناولنا لهذا الموضوع أهمها

_ عدم وجود كتب تتناول هذا الموضع بجوانه المختلفة، حيث جل المعلومات المتحصل عليها كانت عبارة عن مقالات ومداخلات وتقارير متفرقة؛

_ عدم توفر الإحصاءات خاصة ما تعلق منها بالشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث الإحصائيات المتاحة تتناول الشمول المالي إجمالا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

لقي الشمول المالي اهتمام متزايد خاصة في الآونة الأخيرة لدوره الفعال في عدة جوانب كالمؤسسات المالية والوحدات الاقتصادية، ويتضمن الشمول المالي في طياته سعيا نحو تحقيق النمو الشامل من خلال تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وكذا تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز حقوق المستهلك في الخدمات المالية.

ومن خلال هذا الفصل سوف نقدم الإطار المفاهيمي للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نقسمه إلى:

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي.

المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي.

المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للبلد، لذلك حظي باهتمام كبير من قبل مختلف الحكومات في العالم.

فالشمول المالي يعزز التنافس بين المؤسسات المالية حيث يسمح بتنويع الخدمات المقدمة لجذب أكبر عدد من العملاء.

الأمر الذي يجعلنا نسلط الضوء على هذا المصطلح من خلال ما نحاول توضيحه في هذا المبحث حيث سوف نتعرف على نشأة وتطور الشمول المالي، مفهوم الشمول المالي وأهميته، أهداف ومبادئ الشمول المالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وترفت" عن أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من دراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية[1].

وفي سنة1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل إقصائهم، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية/ أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[2].

---

[1]– بوشيبة صلاح الدين، واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2022/2021، ص06.

[2]– طلحي مريم، بوعروج سفيان، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 2022/2021، ص03.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة2008 بالتزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بشكل صحيح، إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة[1].

وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية" كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(C.GAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي[2].

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة، والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتجيات وطنية للشمول المالي[3].

[1]– سوداني نادية، فلاق صليحة، حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد رقم12، العدد 01، الجزائر، 2021، ص280.

[2]– نصر رمضان سعد الله حربى، الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح لتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد رقم6359، العدد41، مصر، 2023، ص2615.

[3]– إبراهيم معمر، زبير زمولي، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.2020/2019، ص22.

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وأهميته

سنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف التعريفات الخاصة بالشمول المالي، وكذا إبراز الأهمية التي يحتلها الشمول المالي في المجال مالي والمصرفي.

أولا: تعريف الشمول المالي

ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي وسنذكر الأبرز منها كالتالي:

عرفه **مركز الشمول المالي في واشنطن** والذي ينص على أن الشمول المالي هو: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".

حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق المهمشة[1].

وعرفته **مجموعة الدول العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع بما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[2].

كما عرفه **Minakshi R(2009)** على أنه: "إتاحة الخدمات المالية للقطاعات المحرومة منها في المجتمع وذلك في الوقت المناسب". بينما يعرف **البنك الدولي** الشمول المالي في تقريره الصادر لعام 2014 حول مؤشرات الشمول المالي على أنه "نسبة السكان الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان"[3].

---

[1]– أمال زواغي، فريال زواغي، واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر،2021/2020، ص19.

[2]– نصير مهدي صكب العزاوي، الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي، رسالة من متطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022، ص12.

[3]–سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد رقم 35، العدد01، ص86.

والشمول المالي له أبعاد متعددة تعكس مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الممكنة مثل حسابات المدفوعات، التوفير، الائتمان، تأمين والمعاشات التي يمكن تقديمها بشكل مختلف للأفراد والشركات[1].

من جهة أخرى تناولته **منظمة التعاون والتنمية** وعرفته بأنه: "عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبشكل ملائم إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع نطاق استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع وإعداد برامج لزيادة الوعي المالي والتعليم"[2].

ويعرفه **صندوق النقد الدولي** بالاشتراك مع **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة"[3].

كما عرفته كل من **منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE)** المنبثقة عنها بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم النوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[4].

---

[1]–سهير محمود معتوق وآخرون، الشمول المالي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[2]–أحمد فاروق محمد الزيني، دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة القانونية (متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مصر، ص169.

[3]– أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد رقم 12، العدد01، الجزائر، 2021، ص74.

[4]– حسين جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد رقم 16، العدد 23، الجزائر، 2020، ص100.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تعريف الشمول المالي هو إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية للاستخدام من قبل كافة فئات المجتمع بطريقة مناسبة وبأسعار معقولة.

ثانيا: أهمية الشمول المالي

لتعزيز مستويات الشمول المالي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام والذي و الذي ينعكس بالإيجاب على البيئة المالية والاقتصادية.

وتتضح أهمية الشمول المالي فيما يلي:

-**زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية:** يساهم الشمول المالي في زيادة فرص المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية من خلال العمل على تنويع المنتجات والخدمات المالية والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالعملاء واستقطاب فئات جديدة من العملاء وهذا ما سيساعد على الحد من تسرب المتعاملين إلى القنوات غير الرسمية.

-**الدفع نحو الرقمنة والخدمات المالية:** تسمح الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد على تحسين كسب الدخل وهذا حسب ما أظهرته الدراسات[1].

-**يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمويل المشروعات المصغرة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي[2].

[1]– كريم بيشاري، مفيدة الأحسن، رفيق الأحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد رقم12، العدد02، الجزائر،2023، ص27.

[2]– عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد رقم 17، العدد01، الجزائر، 2021، ص111.

– **الحد من الفقر:** يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي.

وقد أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر، وتوصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة، لاسيما للنساء. فقد مكَّن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو 185 ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع 22%[1].

تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية، مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية[2].

[1]– يسر برنية، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص1.

[2] – آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في الغرب العربي – دراسة مقارنة الجزائر، تونس والمغرب–، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م10، 2018، ص751.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ الشمول المالي

للشمول المالي عدة أهداف ومبادئ يمكن التطرق لها من خلال هذا المطلب.

أولا: أهداف الشمول المالي

يتم تحديد أهداف الشمول المالي فيما يلي:[1]

-التنظيم الآمن والسليم للمؤسسات بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة؛

-الاستدامة المالية للمؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار المنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل العملاء للتكاليف؛

-تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشة، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛

-توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات أو منتجات وذلك لحماية حقوقهم.

كما يمكن تبيان أهداف الشمول المالي من خلال الجدول التالي:

---

[1]-انظر:- نبيل بهوي، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد رقم03، الجزائر، 2019، ص163.
- أمال زواغي، فريال زواغي، مرجع سبق ذكره، ص23.

الجدول رقم (01-01): أهداف الشمول المالي

1-الاستقرار المالي	2-النزاهة والسلامة	3-الحماية المالية للعملاء
من خلال: -قاعدة بيانات متنوعة والمستقرة. -الحد من المخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. -تعزيز الاستقرار الاجتماعي -تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	من خلال: -مكافحة غسيل الأموال. -مكافحة تمويل الإرهاب. -السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	من خلال: -التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. -تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعاملات الفائدة السنوية والغرامات. -حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد رقم 04، العدد 02، الجزائر، 2021، ص650.

ثانيا: مبادئ تحقيق الشمول المالي

تتمثل أهم المبادئ الشمول المالي حسب المجموعة العشرين (G20) في:[1]

أ/ التنوع: تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية.

ب/ القيادة: غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الاشتمال المالي للمساعدة على تخفيض وطأة الفقر.

ج/ الابتكار: تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها، ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.

د/ الحماية: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة والمشاركة بفعالية من مزودي الخدمات المالية والعملاء.

هـ/ التمكن: العمل على محو الأمية المالية للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

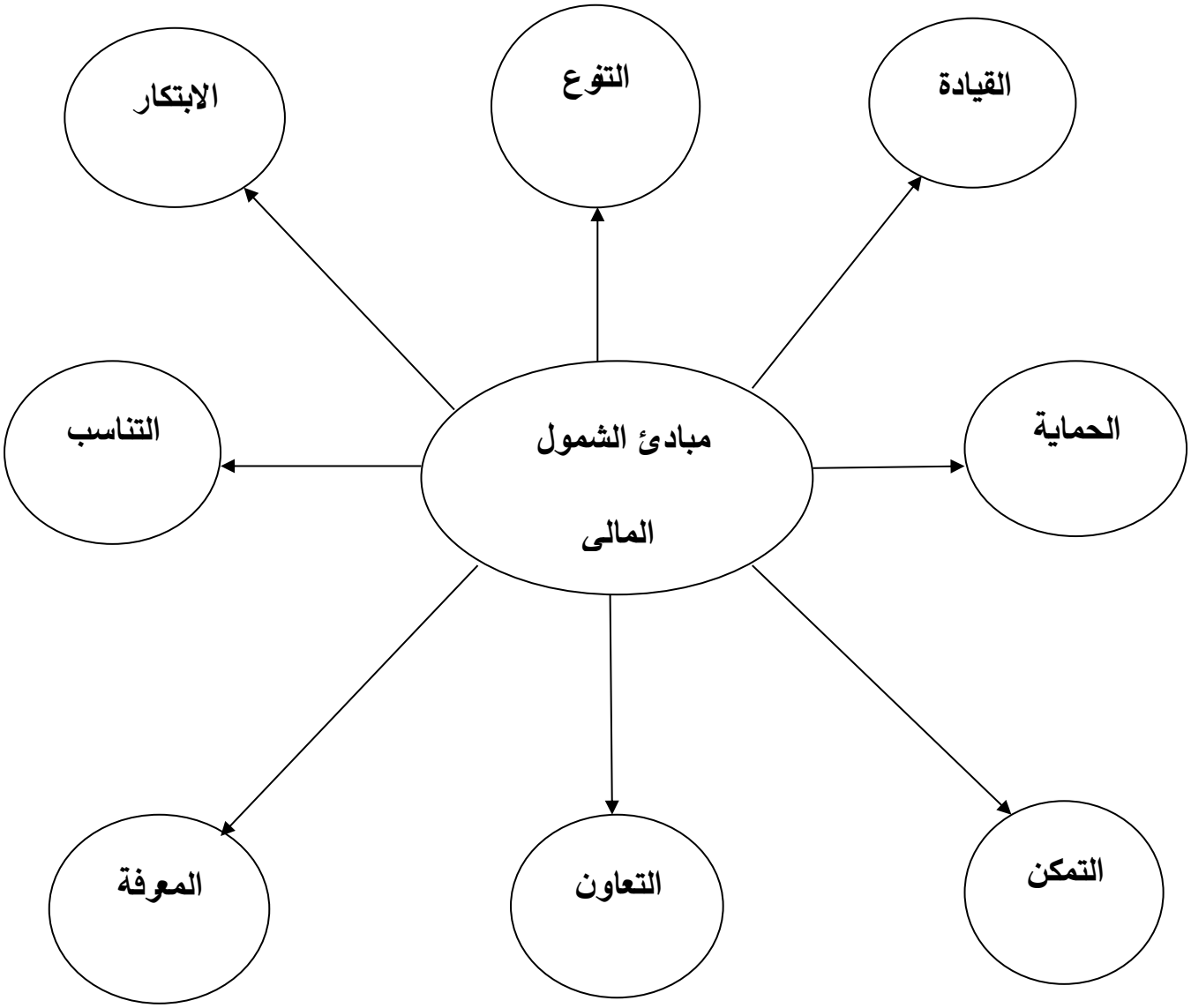
و/ التعاون: خلق بيئة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

و/ المعرفة: يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

[1]- انظر:-أمال زواغي، فريال زواغي، مرجع سبق ذكره، ص30
- بوشيبة صلاح الدين، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص11.

ز/ التناسب: وضع اعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، حيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتدليل المعوقات في التشريعات المالية.

الشكل(01-01): مبادئ الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على أمال زواغي، فريال زواغي، مرجع سبق ذكره، ص30، بوشيبة صلاح الدين، مرجع سابق ذكره، ص11.

المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي جسد في التزامات بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول مختلف الشرائح المجتمع إلى الخدمات المالية، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال وعليه ولتبيان هذه الإجراءات سنحاول توضيحها في هذا المبحث حيث سوف نتعرف على ركائز الشمول المالي، أبعاد ومؤشرات الشمول المالي، معوقات تحقيق الشمول المالي.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي

تتمثل ركائز الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي في:[1]

1-دعم البنية التحتية المالية: تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له كالآتي:

-بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛

-الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، فروع البنوك؛ خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية.....الخ؛

-تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛

-الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال و الصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛

[1]- صفاء دبوبة، مروى مريان، دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2021/2020، ص17.

-توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

2-حماية المستهلك: يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من السياسات والإجراءات التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون إنقاص، وعدم الإضرار بمصالحهم،و مساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية؛ وترتكز حماية المستهلك على عدة نقاط أهمها:

-المعاملة بالعدل والمساواة؛

-الإفصاح والشفافية؛

-التوعية والتثقيف المالي؛

-حماية العملاء ضد الاحتيال المالي؛

-حماية الخصوصية وسرية المعلومات؛

-معالجة الشكاوي وتظلمات العملاء.

3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء: لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات وتخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمامهم.

4-التثقيف المالي: يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف و التوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية،إلى جانب القطاع الخاص، و الأطراف ذات

العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي و المعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك[1].

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أولا: أبعاد الشمول المالي

تطور خلال العقد الماضي الشمول المالي إلى ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: الوصول للخدمات المالية، استخدامات الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية.

1/ الوصول للخدمات المالية:

نقطة الوصول هي كيان مادي يمكن من خلاله للفرد إجراء معاملات النقد والسحب مع مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم، مثل فروع البنوك وأي نوع من المكاتب المصرفية، الصراف الآلي، الوكلاء وأجهزة نقاط البيع التي تؤدي عمليات السحب النقدي[2].

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ويتطلب تحديد مستوى الوصول إلى حصر وتحليل العوائق المتحملة لفتح واستخدام حساب المصرفي، مثل: التكلفة والبعد عن نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي...) كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية[3].

2/ استخدام الخدمات المالية:

[1]–صفاء دبوبة، مروى مريان، مرجع سبق ذكره، ص ص17–18.

[2]– Alliance for Financial Inclusion, Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG), Core Set of Financial Inclusion Indicators ,2013, p4

[3]–أوسياف عمار ياسين، شاوي شافية، أسباب ضعف الشمول المالي في الجزائر وتحدياته، ملتقى علمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، ص06.

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي فتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[1].

3/ جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو التحدي في حد ذاته، فعلى مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية،فعدم الوصول إلى الخدمات مالية لا يزال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس المقارنة إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[2].

وتوجد أبعاد أخرى للشمول المالي حسب **منهجية البنك الدولي** والتي تتمثل فيما يلي:

1/ بعد استخدام الحسابات المصرفية:

يتكون من العناصر التالية:

-نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد ومؤسسات التمويل الصغرى؛

-الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛

[1]-عماد غزازي، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، ملتقى وطني تحت عنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019، ص06.

[2]-شلابي نعيمة، كشيدة فضيلة، استراتيجة الشمول المالي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، ملتقى وطني تحت عنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019، ص ص11-12.

-عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛

-طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك)[1].

2/ بعد الادخار: بدوره يتكون من عناصر التالية:

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12شهر الماضية؛

3/ بعد الإقراض:

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛

-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر التقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

4/ بعد المدفوعات:

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية؛

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12شهر الماضية؛

-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.

5/بعد التأمين:

-النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

[1] – قنوش مولود، دهيمي عمر، علاقة الشمول المالي باستقرار المالي، ملتقى علمي وطني خامس حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019، ص ص4-5.

-النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)[1].

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

إن من أهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي نجد ما يلي:[2]

1-مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:

-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من خلال البالغين على مستوى وطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛

-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛

-مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2-مؤشرات قياس بعد الاستخدام الخدمات المالية:

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد؛

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواصل؛

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛

[1]- قنوش مولود، دهيمي عمر، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]--طالحي مريم، بوعروج سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛

-نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛

-نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

3-مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية:

يمكن تقسيم هذا المؤشر إلى مؤشرات جزئية كما يلي:

أ-القدرة على تحمل التكاليف:

-معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور؛

-متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛

-متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛

-نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

ب-الشفافية:

-نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛

-وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

ج-حماية المستهلك:

-مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي وتعامل بين مستخدمين والمؤسسة المالية

-مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3الى6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل[1]؛

-نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

د-التثقيف المالي:

-حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل:

المخاطرة، التضخم، التنويع؛

-النسبة المئوية للبالغين للذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر ؛

ه-المديونية أو السلوك المالي:

-نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30يوم عن سداد القرض؛

-كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي.

و-العوائق الائتمانية:

-نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات؛

-نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي؛

[1]--طالحي مريم، بوعروج سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص16-17.

-مدى وجود عوائق أنقص في المعومات حول أسواق الائتمان[1].

المطلب الثالث: معوقات الشمول المالي

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:[2]

-عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مالية مصرفية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام خدمات مالية، إن التغلب على مثل هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توفرها فيمن يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك حساب؛

-يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي عند أي مؤسسة مالية؛

-أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها؛

[1] – طالحي مريم، بوعروج سفيان، مرجع سبق ذكره، ص ص17-18.

[2]–بوخرص عبد الحفيظ، بن محاد سمير، "تطور مفهوم الشمول المالي"، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية 26 سبتمبر 2019، ص6.

-اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على الحسابات في مؤسسات مالية رسمية، أو لعدم ثقتهم في تلك المؤسسات المالية.

المبحث الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تزداد أهمية الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، حيث يشكل الشمول المالي عنصرا أساسيا في التحديات التي تواجه العديد من الدول في تنويع اقتصادها وتحقيق النمو الاقتصادي، لان هذه المؤسسات تساعد على خلق الوظائف وتنويع الاقتصاد ودعم النمو. سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء في كثير من دول العالم المتقدمة منها أو النامية، إذ أصبحت هذه المؤسسات تمثل البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات لتتغلب على مشاكلها الاقتصادية.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تطرقت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية لموضوع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صندوق النقد الدولي:

اعتمد الصندوق على معيار العمالة في تحديد صفة المشروعات كونه المعيار الأكثر ملائمة وبساطة عند استخدامه للمقارنة بين المشروعات، فكان تصنيف المؤسسات كالتالي:[1]

-المشروعات التي تشغل أقل من 5عمال هي مشروعات صغيرة؛

-المشروعات التي تشغل مابين 5 إلى 19 عامل مشروعات متوسطة؛

-المشروعات التي تشغل مابين 20 عامل فما أكثر هي مشروعات كبيرة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك العالمي:

عرف البنك العالمي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المشروعات التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية و أقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.

تولت جل دول العالم اهتماما متزايدا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للدور البالغ الأهمية الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذا ما توفر لها مناخ الملائم بداية بصياغة تعريف موحد ورسمي لتلك المشروعات، فهذا يساعد على التنسيق الأفضل للجهود المبذولة في ترقية هذا القطاع بما يحقق التنمية المنشورة.

إن تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل البلد الواحد ضرورة من أجل[2]:

-زيادة كفاءة البرامج والامتيازات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-ترشيد استخدام الموارد المالية وضمان وصولها للهدف؛

-تسهيل الدراسات والمقارنات بين الوحدات في نفس القطاع؛

[1]-أسماء بروهم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2016، ص 38.

[2]- أسماء برهوم، مرجع سبق ذكره، ص ص38-39.

-التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية المعنية بالتمويل؛

-تسهيل التنسيق بين الجهات والمشاريع في مجال دعم ومساندة هذه المشاريع.

-تعريف الاتحاد الأوروبي:

اعتمد الاتحاد الأوروبي في تعريفه (في أفريل 1996) على المعايير التالية:

-عدد العمال؛

-رقم الأعمال؛

-استقلالية المؤسسة.

وقد فرق بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم النوع الأول مابين (1-9) عامل، أما النوع الثاني فيضم من (10-49) عامل، في حين تضم المؤسسات المتوسطة مابين (50-250) عاملا، في حين يجب أن لا يزيد حجم التداول عن 28 مليون دولار أمريكي سنويا أن لا يزيد حجم رأس المال المستثمر عن 14 مليون دولار أمريكي[1].

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (01-02): تصنيف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي

الصنف/المعيار	عدد الأجراء (أجير)	رقم الأعمال (مليون أورو)	الحصيلة السنوية (مليون أورو)
مؤسسة مصغرة	أقل من 10	———	———
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	7	5
مؤسسة متوسطة	أقل من 250	لا يتجاوز 40	لا يتجاوز 27

[1]- بن زيو فايزة، بوطرفة لبنى، حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسلوب رأس المال المخاطر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، جزائر، 2013/2012، ص 04.

المصدر: حاكمي بوحفص، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وآفاق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، يومي 14و 15 ديسمبر، 2004، ص 21.

ومن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد ما يلي:[1]

1-الحجم: إن حصول منظمة الأعمال صغيرة أو متوسطة على ميزات تفرد الحجم ترتبط بقدرتها على الفهم المتعمق والواسع لطبيعة السوق والزبائن والمنافسة فيه وفي أحيان عديدة نجد هذه المنظمات نفسها في سوق محدود وغير جاذب للمؤسسات الكبيرة

2-سهولة التكوين: حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية وهذا الأمر نجده متجسد في أغلب الدول حيث غالبا ما تتسم بالبساطة والسهولة والوضوح والتحديد.

3-الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل: لا تتطلب تجهيزات ضخمة

4-الملكية والاستقلالية: تعريفها يرتبط بأفراد مسؤولين مباشرين عن إدارة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنفسهم وعمل وتحمل كل المخاطر وجميع القرارات الهامة.

5-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها أما خارجيا فهو بسيط نتيجة قربها من السوق جغرافيا وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة.

[1]- نسرين بوزاهر، منيرة زياني، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالبلاد العربية، جامعة يحي الفارس المدية، 26 سبتمبر 2019، جزائر، ص ص7-8.

6-جودة الإنتاج: التخصص الدقيق يعتمد على مهارات حرفية ومهنية تستجيب لأذواق واحتياجات المستهلكين.

7-رفع مستوى الناتج الوطني والدخل القومي: الناتج الوطني هو قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما في فترة زمنية معينة ونظرا لانتشارها الواسع ونشاطها الهائل فإنها تساهم بشكل كبير ونسبة عالية من الناتج الوطني الإجمالي يفوق مساهمة

المشروعات الكبيرة في ذلك الناتج للدول النامية والمتقدمة والذي يعتبر الدخل الوطني

الإجمالي أحد أهم عناصره أجور العمال وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل، بالتالي يرفع مستوى الطلب الكلي الفعلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

8-التجديد: تعتبر المشروعات الصغيرة هي مصدر الأفكار والابتكارات والاختراعات وبالتالي فهي أكثر قابلية للتجديد والتحديث.

9-القدرة على التقليل من البطالة: باعتبارها تعتمد على حجم العمالة وبالتالي فهي تهتم بجذب عنصر الشباب العاطل عن العمل والتقليل من حدة البطالة.

10-القدرة على التأقلم مع متغيرات البيئة: نظرا للطبيعة المرنة لها فهي قادرة على التأقلم مع متغيرات البيئة من رفع أو خفض للإنتاج.....الخ[1].

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات ولعل أهميتها تكمن في النقاط التالية:[2]

[1]- نسرين بوزاهر، منيرة زياني، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]-خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية، 2013، ص ص35-36.

1-استيعاب القدرة الكامنة لدى الأفراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛

2-إحداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛

3-تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة، فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛

4-تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد عاملة توظفها هذه المؤسسات؛

5-تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناولة؛

6-تفاعلها المباشر مع المستهلك يجعلها قادرة أكثر على توفير وتلبية رغباته الأساسية؛

7-الإبداع والابتكار؛

8-مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛

9-خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وبالتالي المساهمة في إحداث تنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي والهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]-خبابه عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص36.

لمعرفة ما مدى مساهمة الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوف نستعرض في هذا المطلب أهم مؤشرات الشمول المالي، وهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يقاس الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة مؤشري نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات اقتراض أو حسابات إيداع بغرض إنشاء أو تشغيل أو توسعة مشروع.

أ/ مؤشر الاقتراض: يتم قياس هذا المؤشر من خلال حساب نسبة عدد الذين يقترضون من المصارف التجارية أو أي مؤسسة مالية أخرى بغرض إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم إلى إجمالي السكان البالغين.

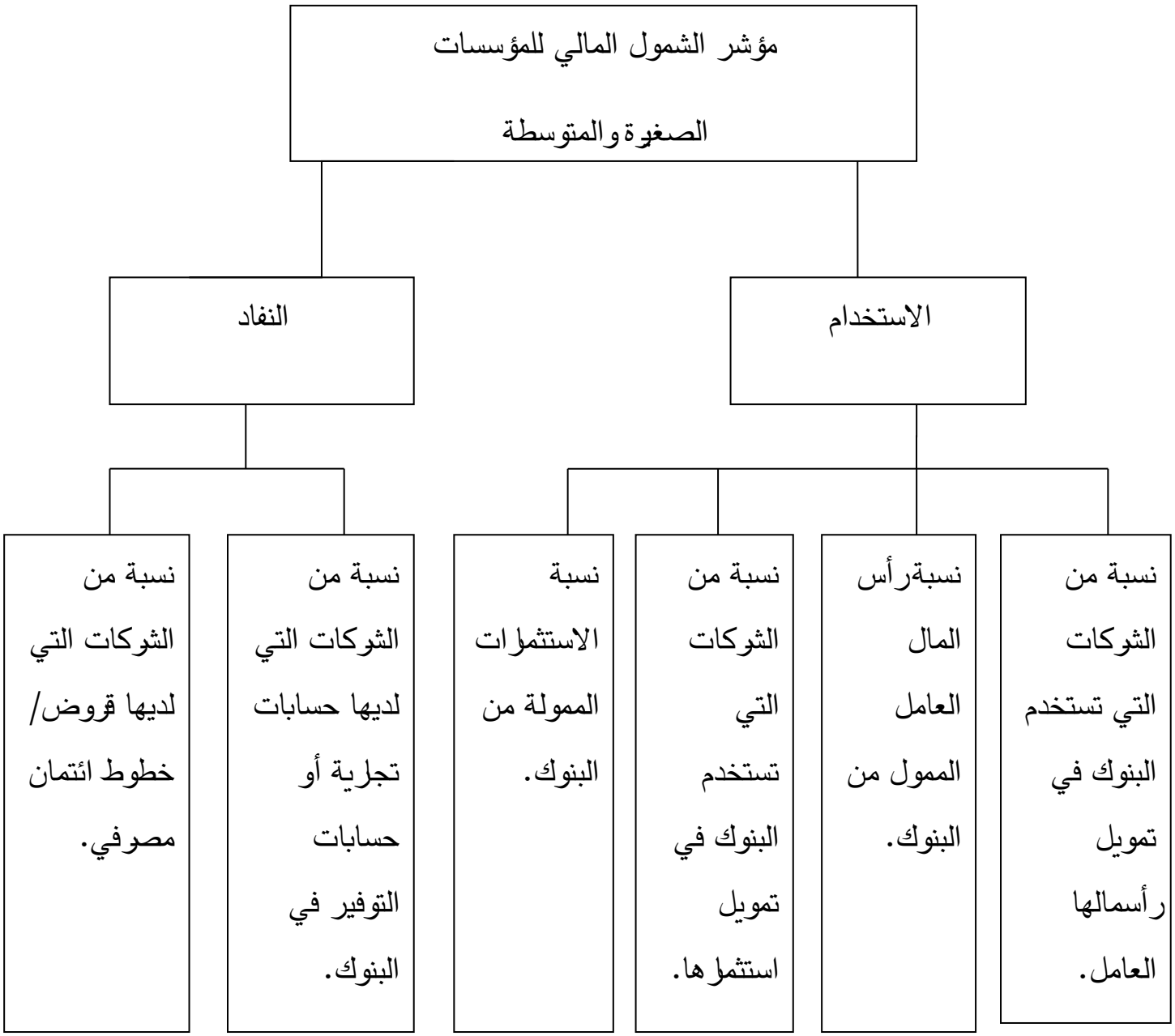
بلغ هذا المؤشر حوالي 5.5% سنة 2017 في الدول العربية وهي ذات النسبة المسجلة على مستوى الدول ذات الدخل المنخفض، بينما تبلغ النسبة مستويات أعلى في مجموعة الدول متوسطة الدخل 8%، أما الدول المتقدمة فقد بلغت فيها النسبة 26.6% وبلغت النسبة على مستوى العالم 11.2%.

ب/ مؤشر الإيداع: هو نسبة عدد الأفراد الذين لديهم حسابات الادخار بغرض بدء أو تشغيل أو توسعة مشروعات بالنسبة للإجمالي السكان البالغين.

حيث بلغ هذا المؤشر سنة 2017 حوالي 7.4% في الدول العربية، وهو ما يقل عن المؤشر المسجل على المستوى العالمي البالغ 14% ومثيله في الدول متوسطة الدخل البالغ 13.6%.[1]

[1]– مسلم إبراهيم، براهيمي نزيهة دلال، حميدات إيمان، تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة، المجلد رقم 13، العدد 02، الجزائر، 2022، ص ص309–310.

الشكل (01-02): مؤشر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على مسلم إبراهيم، براهيمي نزيهة دلال، حميدات إيمان، مرجع سبق ذكره، ص310.

ثانيا: الهيئات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهم الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم وتعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[1]

-**صندوق النقد العربي:** من أهدافه تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تقديم المساعدة المالية والفنية، وهو يشترك في رعاية مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية التي تدعم تنفيذ استراتيجيات الشمول المالي في البلدان العربية؛

-**بنك التنمية الآسيوي:** يقدم المساعدة الفنية والمالية، لدعم تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدانه الأعضاء؛

-**اتحاد المصارف العربية:** يتعاون الاتحاد مع البنك الدولي في إعداد مسح عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التمويل؛

-**البنك الإسلامي للتنمية:** أطلق مؤخرا صندوق التحول الذي يقدم رأس المال الأولي للشركات الابتكارية المبتدئة، ويضطلع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بنشر أفضل الممارسات ذات الصلة بتقديم القروض المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال البنوك والتمويل الجماعي عبر الأنترنيت؛

-**البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير:** يقدم المشورة والقروض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مبادرة الشركات التجارية الصغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

[1]-خليفة الحاج، بلعريبي يسرى ستي، الشمول المالي قناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد رقم 07، العدد 01، الجزائر. 2023، ص ص254-255.

المطلب الثالث: منافع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إشكالية التمويل

إن تطور واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط أساسا بمدى قدرتها على إيجاد التمويل الذي يعتبر المحدد الرئيسي لوضعها المالي، من خلال هذا المطلب سنتعرف على منافع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل إشكالية التمويل.

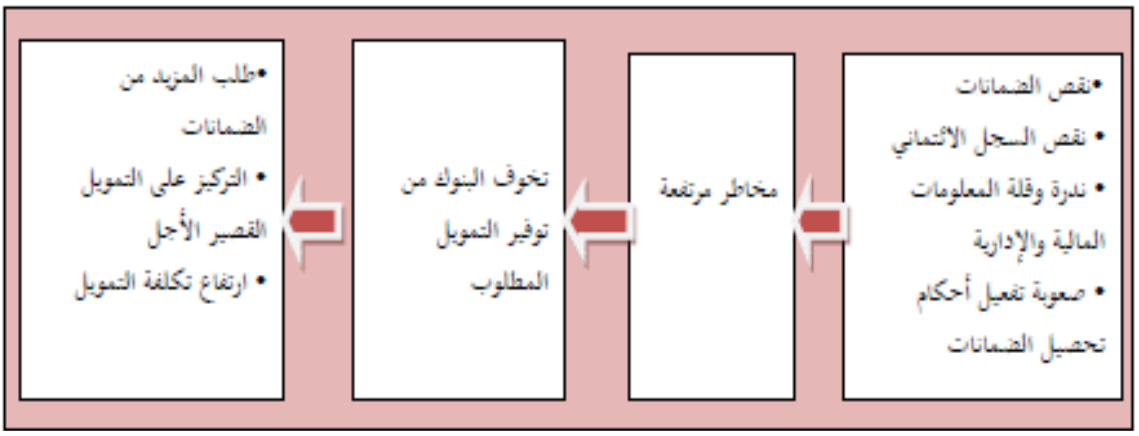
أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإشكالية التمويل

يمثل تشجيع ونمو المؤسسات الصغيرة في أغلب الدول النامية وسيلة هامة وأساسية لخلق المزيد من فرص العمل واستيعاب جزء كبير من السيولة المصرفية الفائضة.

وبالنظر لطبيعة عمل هذه المؤسسات فان الاحتياجات التمويلية موجهة بصفة خاصة لتمويل رأس المال العامل الشيء الذي يؤدي إلى محدودية الضمانات التي يمكن أن تستخدمها هذه المؤسسات مقابل الحصول على التمويل، من هنا فان غياب هذه الضمانات يدفع البنوك إلى العزوف عن منح الائتمان لها، فضلا عن عدم ملائمة المعايير المتبعة في البنوك لطبيعة هذه المشروعات ومتطلبات الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، إما لعدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك البنوك، أو صعوبة شروط التمويل من حيث الفائدة والأقساط وفترات التسديد و الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية مما يزيد من درجة مخاطر الائتمان[1].

[1]-عبد الرزاق حبار، يمينة بوزكري، أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز الشمول المالي بالإشارة إلى نموذج الجزائر، الملتقى الوطني بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة المدية – بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019،ص 08.

الشكل (01-03): معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: عبد الرزاق حبار، يمينة بوزكري، أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز الشمول المالي بالإشارة إلى نموذج الجزائر، الملتقى الوطني بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة المدية – بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية يوم 26 سبتمبر 2019،ص 08.

ثانيا: منافع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوضح هذا القسم طبيعة وحجم المنافع المالية الكلية من زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

النمو الاقتصادي: من شأن سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة تصل إلي 1%.

خلق فرص العمل: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في تعزيز توظيف العمالة، لاسيما في الاقتصادات النامية، وهي مساهم الأكبر في توظيف العمالة على مستوى جميع مجموعات الدخل في مختلف البلدان. وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك من كبار [1]

[1] – صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، 2019، ص6.

المساهمين في نمو توظيف العمالة (دراسة kumar 2017) . وتشير النتائج التي خلصت إليها دراسة " Ayyagari, Demirguc_Kunt, and Maksimovic(2014)" إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أقل من 100 موظف) تمثل نصف القوة العاملة تقريبا في البلد المتوسط وأن الشركات الصغيرة (أقل من 20 موظف) هي المساهم الأكبر في نمو توظيف العمالة وقد خلصت الدراسة كذلك إلى أن الشركات الشابة هي صاحبة أعلى معدلات نمو التوظيف.

ومن شأن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تساهم في رفع معدلات توظيف العمالة، مما يحتمل أن يخلق حوالي 16مليون وظيفة بحلول عام 2025.

وتشير التحليلات على مستوى الشركات إلى أن توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للشركات يؤدي إلى زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة في نمو معدلها السنوي لتوظيف العمالة 2.4 نقطة مئوية في معدل نمو إنتاجية القوى العاملة فيها.

فعالية السياسات الاقتصادية الكلية: تقترن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بازدياد فعالية السياسة المالية الكلية، بما في ذلك من خلال تحسين تحصيل الضريبي. وتشير دراسة لصندوق النقد الدولي « IMF (2018b) » أن زيادة الشمول المالي تقترن بارتفاع الإيرادات والمصروفات كحصة من إجمالي ناتج المحلي. ويبدو كذلك أن التحسن يلحق بإمكانية انتقال آثار السياسة النقدية واستقرار أسعار في البلدان التي تشهد درجات أعلى من الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فمع ازدياد عدد[1]

[1] – صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص7.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتاح لها فرصة الحصول على خدمات الإقراض الرسمية، يمكن أن يزداد دور سعر الفائدة في الاقتصاد، مما يحسن من انتقال آثار السياسة النقدية ويسمح للسلطات النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار أسعار.

الاستقرار المالي: من شأن الشمول المالي لدعم استقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر ورقابة المالية. ويمكن لزيادة توفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يساهم في الاستقرار المالي لأنه يسمح للبنوك بتنويع حافظاتها الائتمانية ودرجة انكشافها للمخاطر.

غير أن الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسبيا، وإذا ما حققت نموا سريعا فقد تؤدي إلى تراكم الانكشاف الائتماني غير الحميد.

ويقتضي التعامل مع هذه المفاضلة على مستوى السياسات اتخاذ الاحتياطيات الوقائية المؤسسية الملائمة، بما فيها أطر الرقابة المالية السليمة، لضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وإدارة المخاطر[1].

[1]–صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر الشمول المالي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وذلك عن طريق تطوير النظام المصرفي، فالشمول المالي هو السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المناسبة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفئات الضعيفة ذات الدخل المنخفض وبأسعار معقولة وعادلة من قبل الجهات الفاعلة.

يحتل الشمول المالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصدارة في تحديات التنويع الاقتصادي من خلال تأثيره الايجابي على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وفعالية السياسة الاقتصادية الكلية واستقرار الأوضاع المالية الكلية.

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

-الشمول المالي هو إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية للاستخدام من قبل كافة فئات المجتمع لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي؛

-للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي بالأخص، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

-يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه على شرائح معينة داخل المجتمع كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية دراسة حالة (السعودية، مصر، الجزائر)

تمهيد:

يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكا منهم للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

فبعدما تناولنا في الفصل الأول الخلفية النظرية للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي، من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مع الإشارة إلى المملكة العربية السعودية.

المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المبحث الثالث: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية مع الإشارة إلى المملكة العربية السعودية.

تعتبر المنطقة واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، وتعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج رؤية المملكة لسنة 2030.

ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على واقع الشمول المالي في الدول العربية، هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية، الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: واقع تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من السكان في المنطقة امتلكوا حسابات مع مؤسسات المالية عام 2014، مقارنة مع 43% في البلدان النامية، و24% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي2014 إلى أن المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج الست، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث أن 80% من السكان أو ما يعادل نحو 200 مليون نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على المستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%- 29% عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من متوسط عالمي البالغ 34%[1]

وفي حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، وترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية.

[1]-بلحياني خديجة، الشمول المالي وواقع تعزيز أهميته في الدول العربية، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26 سبتمبر 2019، الجزائر،ص 07.

وتشير الإحصاءات إلى أن 93% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 24 عام في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو أدنى معدل في العالم.

و تجدر الإشارة إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية فيما يخص الشمول المالي، ففي عام 2014، على سبيل المثال كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت بحوالي 83%، و82%، و 73% على التوالي.

في المقابل، سجل الشمول المالي نسب منخفضة في اليمن، والصومال، والعراق بحوالي 6%، 8%، 11%، على التوالي. لذلك تقسم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي الدول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 62%. المجموعة الثانية تشمل كل من لبنان والأردن وفلسطين ودول المغرب العربي (المغرب والجزائر وتونس)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24% –62%. وتتضمن المجموعة الثالثة كل من مصر والعراق واليمن والسودان وجيبوتي وموريتانيا والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، وهو متوسط دول إفريقيا جنوب الصحراء[1].

أولا: مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية

نظرا لتعدد المؤشرات المتوفرة على Global Findex سنعتمد في التحليل على مؤشر جزئي واحد لكل بعد من أبعاد الرئيسية المذكورة سابقا وهي كالتالي:[2]

–امتلاك حساب لدى المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة؛

–اقتراض أموال من المؤسسات المالية والمصرفية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة؛

[1]-–بلحياني خديجة، مرجع سبق ذكره،ص ص07–08.

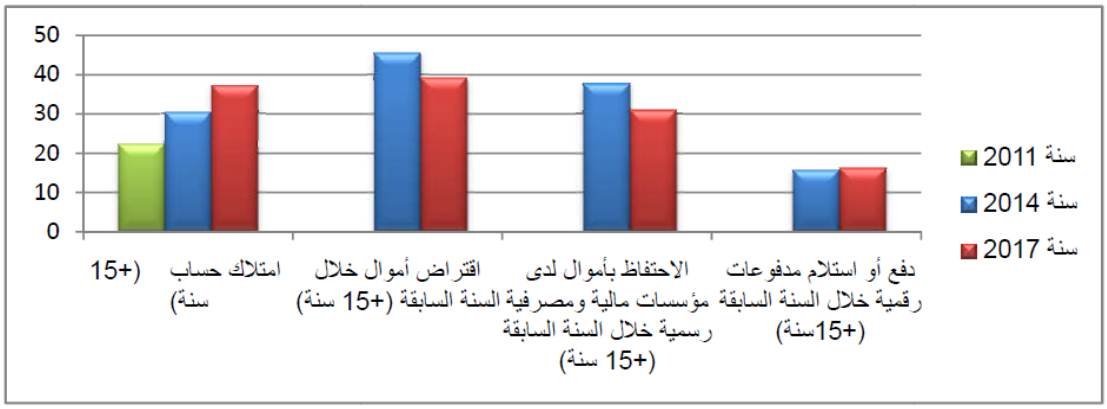
[2]– مدوخ ماجدة، بن عطية إيمان، تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس بالمدية، يوم 26سبتمبر 2019، جزائر، ص06.

-الاحتفاظ بأموال لدى مؤسسات مالية ومصرفية رسمية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق 15 سنة؛

-دفع أو استلام مدفوعات رقمية خلال السنة السابقة بالنسبة للبالغين فوق 15سنة.[1]

كما تم اختيار السنوات الثلاثة 2014،2011، 2017، حسب الطبعات الثلاث المقدمة من طرف البنك الدولي، فتكون الإحصاءات كالتالي:

الشكل رقم (02-01): تطور نسب مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية



المصدر: بالاعتماد على البيانات: ion#+https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclus

حسب الشكل الموضح أعلاه نرى أنه سنة 2017 حوالي 37% من سكان الدول العربية البالغين 15 سنة فما فوق يمتلكون حسابا مصرفيا رسميا مقارنة بسنة 2014 حيث كانت النسبة حوالي 30% وسنة 2011 حيث كانت حوالي 22% إذ أن النسبة ترتفع مع مرور السنوات ويمكن أن يكون هذا راجع الى الوعي المالي والمصرفي والتثقيف المالي الممارس من قبل المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية.

أما بالنسبة الى مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية فنجد أنه في سنة 2017 بلغت النسبة حوالي 39% مقابل 45% لسنة 2014، وهنا النسبة انخفضت بنسبة6% تقريبا وهذا راجع الى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض بالكثير من الدول العربية، أما بالنسبة لسنة 2011 فلم تكن بيانات المؤشر متاحة لدى قاعدة البيانات المعتمدة (Global Findex)، وتشير البيانات

[1] – مدوخ ماجدة، بن عطية إيمان، مرجع سبق ذكره، ص06.

أيضا في سنة2017 إلى أن ثلث سكان الدول العربية تقريبا 30% قاموا بالادخار لدى المؤسسات المصرفية الرسمية للسنة السابقة، مقابل ما كانت عليه النسبة سنة 2014 والتي قدرت ب37% تقريبا فيما لم تكن متاحة لسنة 2011.

وتشير البيانات أيضا إلى أن نسبة 16% من استخدموا التكنولوجيا المالية في تسوية مدفوعاتهم (دفع أو استلام) في سنة 2017، مقارنة بسنة 2014 حيث كانت 15% ويفسر هذا الارتفاع النسبي الى ازدياد أدوات الدفع الالكتروني واتاحة الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية.[1]

ثانيا: أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في بعض البلدان العربية: يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول في بعض البلدان العربية إلى النقاط التالية:

-ضعف استخدام أنظمة وسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي ، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛

-عامل الفقر في المنطقة العربية، إذ ازداد مستوى الفقر بالمنطقة بعد 2010، فالمقدرة المالية للأفراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية؛[2]

-البنية التحتية المالية ضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛

-مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛

[1] -مدوخ ماجدة، بن عطية إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص07-08.

[2] - محمد الأمين عيراش، سهيلة بن دريس، أهمية اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الشمول المالي -عرض تجارب دولية وعربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر-، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26 سبتمبر 2019، الجزائر، ص ص 14-15.

-أسباب تعود إلى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي؛

-ضعف مستوى التثقيف المالي، كما أشرنا سابقا فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛

-هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية؛

-ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي. إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير رسمية، والتي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية الاقتصاد؛

-تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.[1]

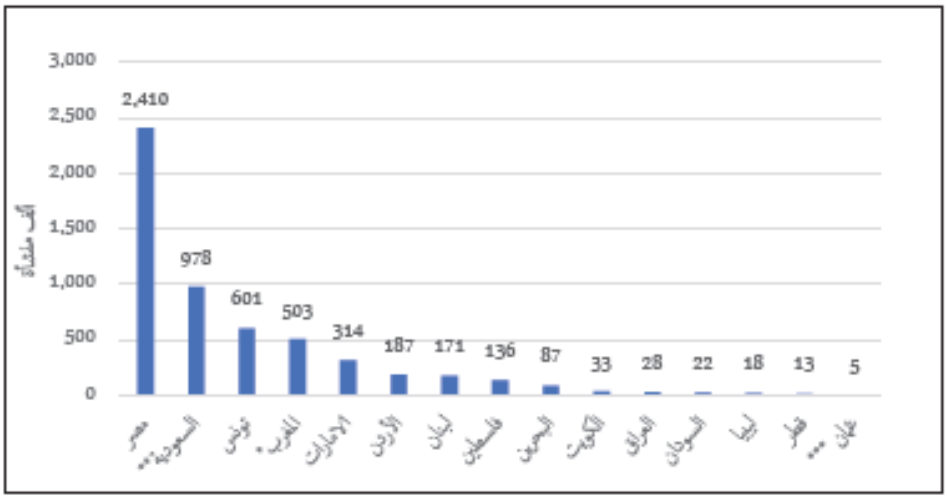
ثالثا: نفاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في الدول العربية

تعول العديد من الدول العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية نسبة تتراوح بين 90 و99 في المائة

[1]- محمد الأمين عيراش، سهيلة بن دريس، مرجع سبق ذكره، ص ص14-15.

من إجمالي عدد المشروعات في القطاع الرسمي وحسب الشكل رقم 02 فإن عدد المنشآت في الدول التي مسها المسح يقدر بـ 5.5 مليون منشأة الجزء الأكبر منها في مصر بنسبة 44%.

الشكل رقم (02-02): عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (ألف منشأة)



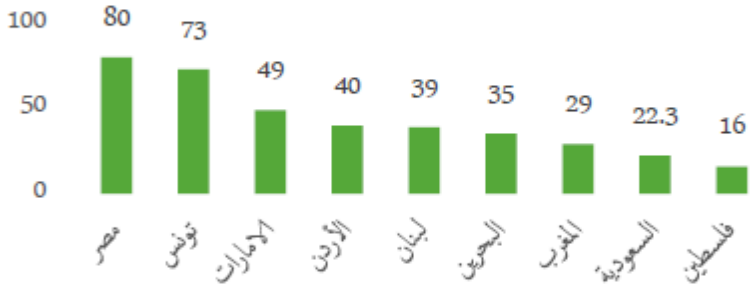
المصدر:
صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.
* المديرية العامة للضرائب.
**الهيئة العامة للاحصاء.
*** الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصدر: نقلا عن هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص 11.

وتسهم هذه المشروعات بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 16 و18%، كما أنها تساهم في خلق فرص عمل بنسبة تتراوح بين 20و40% وهي نسبة تقل بكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصاديات النامية البالغة 60%[1].

[1] هبة عبد المنعم، الوليد بن طلحة، موجز سياسات النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مارس 2019، ص 02.

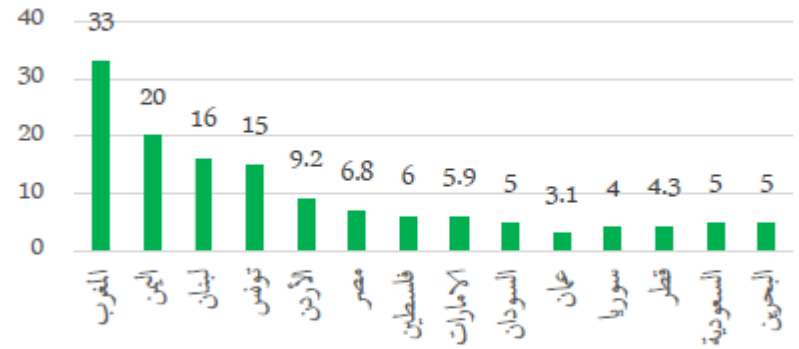
الشكل رقم (02-03): مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الاجمالى في بعض الدول العربية (%)



المصدر: صندوق النقد العربى (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

ويمثل تحدي النفاد إلى التمويل واحد من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي حيث لا تتوفر لنحو 79% من هذه المشروعات فرص النفاذ للتمويل، مما ولد فجوة تمويلية تتراوح بين 210 و240 مليار دولار، كما لا تتعدى نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة 9% من إجمالي التسهيلات المصرفية المقدمة في الوطن العربي وهو ما يقل بكثير عن متوسط النسبة في البلدان متوسطة الدخل والمقدر بـ18%.

الشكل رقم (02-04): نسبة الائتمان الممنوح لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التسهيلات (%)



المصدر: صندوق النقد العربى (2019)، استبيان "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير.

وتشير التقديرات الدولية إلى أن حوالي 70 في المائة من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل وتُقدر الفجوة التمويلية في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 تريليون دولار أمريكي حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 8.9 تريليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل الحالية 3.7 تريليون دولار (أي أن الفجوة الحالية تمثل 1.4 ضعف مستويات التمويل الحالي. فيما ترتفع الفجوة إلى نحو 8.1تريليون دولار إذا ما تم الأخذ في الاعتبار لاحتياجات التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية[1].

وتعتمد الدول في تمويل هذه المشروعات على مصادر داخلية وخارجية. على مستوى المصادر الداخلية، تعتمد الدول في تقديم التمويل لهذه المشروعات على أنماط متعددة من مؤسسات التمويل تشمل:

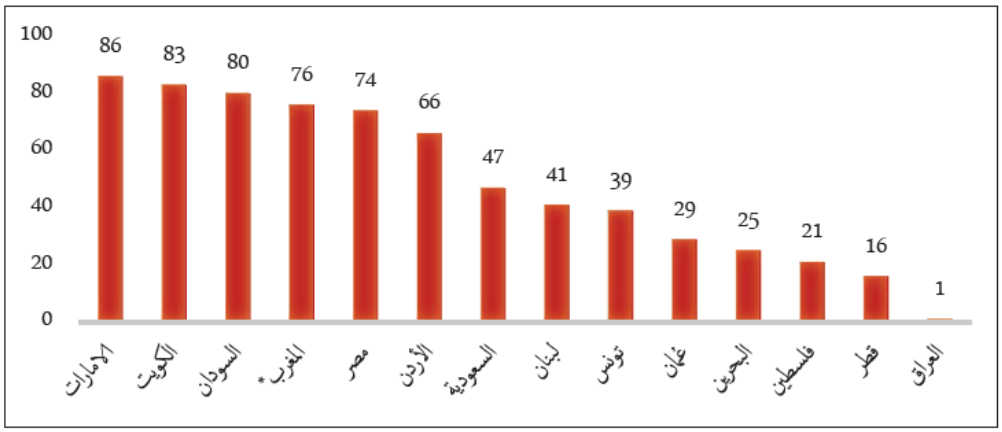
المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيري، إضافة إلى شركات الاستثمار.

وبحسب الدول المتوفر عنها معلومات، يتراوح عدد المؤسسات المصرفية التي تقدم قروضا لهذا القطاع بين مصرف واحد في العراق إلى 60 مصرف في الإمارات العربية المتحدة، بينما تقدم جميع المصارف التجارية في لبنان قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأتي في المرتبة الثانية مؤسسات التمويل الأخرى التي تشمل شركات التمويل التأجيري، وشركات التمويل الأصغر، وجمعيات القروض الصغيرة والصناديق التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الكويت، والسودان، والمغرب، ومصر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الجزائر. إضافة إلى ذلك، تقدم جهات متخصصة في بعض الدول الضمان لقروض هذه المشروعات مثل برنامج كفالة الذي يقدمه صندوق التنمية الصناعية في السعودية، والصندوق

[1] هبة عبد المنعم، الوليد طلحة، طارق إسماعيل، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 18.

الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، وصندوق الضمان المركزي في المغرب، ووكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" في السودان، ومبادرة "الضمين" في قطر وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الشكل رقم (02-05): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويلا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة)

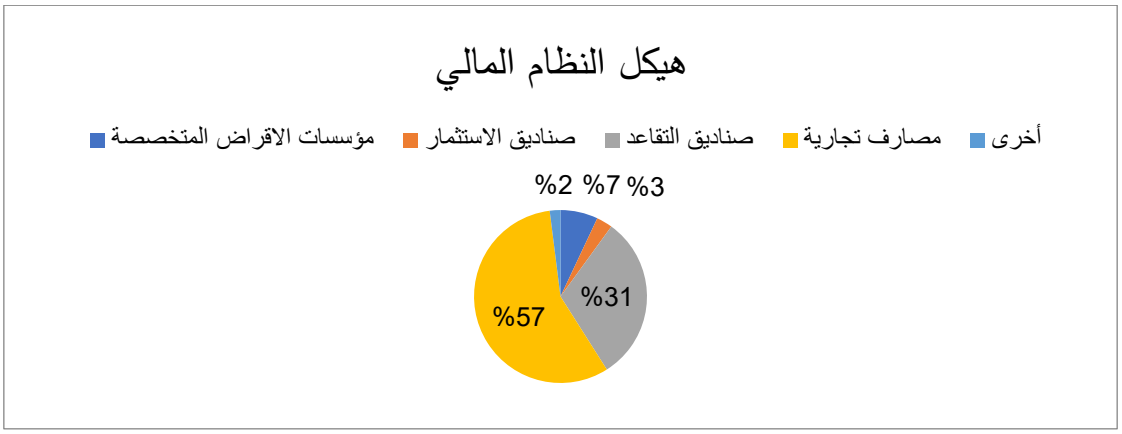


المصدر:
صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
صندوق النقد العربي (2019)، "استبيان لإعداد كتاب حول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، فبراير.
* بنك المغرب.

المطلب الثاني: هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية:

يتسم النظام المالي في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة من التنوع (الشكل02-01) .فبلغت الأصول حوالي 1.1 تريليون دولار(153% من إجمالي الناتج المحلي) في نهاية 2017، ويضم القطاع المالي 24 بنكا تجاريا(57% من المجموع)، وصناديق معاشات التقاعد (31%)، وأربع مؤسسات حكومية للإقراض المتخصص (غير متلقية للودائع) (7 %)، وصناديق استثمار (3%) ومؤسسات مالية أخرى، بما فيها شركات التأمين والتمويل (2%).

الشكل رقم(02_06):هيكل النظام المالي في المملكة.



المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على دحماني رشيدة، بلطرش زهور، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ،المجلد 04،العدد01،الجزائر، 2023، ص ص 633-634.

- تضم البنوك التجارية 12 بنكا محليا و 12 بنكا أجنبيا (1% من مجموع الأصول)، وتبلغ حصة أكبر أربعة بنوك 55% من أصول الجهاز المصرفي.

- وتتبع البنوك نموذج أعمال بسيط، يتمثل أساسا في القيام بدور الوساطة في ودائع القطاع الخاص، حيث تمثل الودائع تحت الطلب 59% من مجموع الودائع بغرض الإقراض(62% من المجموع) وثلث الأصول عبارة عن استثمارات ونقدية.[1]

واحتياطات، ونسبة صغيرة فحسب من الأصول الثابتة والأصول الأخرى، ويمثل إقراض الشركات 34%وإقراض الأسر 20% من مجموع الأصول على التوالي، وفيما يخص قروض الأسر،لا تشكل القروض العقارية سوى حوالي ربع مجموع القروض بينما البقية هي قروض استهلاكية وبطاقات ائتمان، والانكشاف المباشر للحكومة محدود(6%من مجموع الأصول)بينما كان الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات العامة يبلغ10.6 % من إجمالي الناتج المحلي.[2]

[1] – دحماني رشيدة، بلطرش زهور،واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره،مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت ،المجلد 04،العدد01،الجزائر، 2023،ص ص 633-634.

[2]– دحماني رشيدة،بلطرش زهور ،مرجع سبق ذكره،ص ص 633-634.

المطلب الثالث: الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية التي أولت اهتماما خاصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المنافع الإنمائية التي يمكن تحقيقها من الشمول المالي لاسيما استخدام الخدمات المالية الرقمية وغيرها.

أولا: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

ارتفع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية إلى 1.3 مليون منشأة بنهاية الربع الرابع 2023. كشف تقرير صادر من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن ارتفاع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في السوق السعودي بنحو 3 % إلى 1.31 مليون منشأة بنهاية الربع الرابع من عام 2023، وذلك مقارنة بالربع الثالث 2023.

وأشار التقرير إلى أن المنشآت المتناهية الصغر تشكل ما نسبته 87 % من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في المملكة أي حوالي 1.14 مليون منشأة. **كما يوضح الجدول التالي:**

الجدول رقم (02-01):عدد المنشآت في السعودية بحسب الحجم بنهاية الربع الرابع من سنة 2023.

حجم المنشأة	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	التغير
منشآت متناهية الصغر	1100000	1138588	% 4
منشآت صغيرة	151170	150788	(0.3) %
منشآت متوسطة	18176	18723	% 3
الإجمالي	1270000	1308099	% 3

المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1709510.، تاريخ الاطلاع: 2024/05/04.

ثانيا:مستوى الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

يعتبر مستوى الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي في المملكة العربية السعودية أقل من البلدان الأخرى النظيرة في المنطقة والبلدان مرتفعة الدخل ويبدو أن القطاع المالي في السعودية أقل شمولا مقارنة بالبلدان التي لديها مستوى مماثل وفق بعض المقاييس بحيث:[1]

-**يقوم التمويل غير الرسمي بدور مهم في المملكة العربية السعودية:** تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Findex)، إلى انخفاض معدل الاستفادة من الخدمات المالية بصفة خاصة حيث كانت نسبة السكان الذين اقترضوا من المؤسسات المالية تبلغ نحو 11 %في 2017 .وعلى العكس من ذلك،ذكر حوالي 33%من الأشخاص البالغين في المملكة العربية السعودية أنهم اقترضوا بصورة غير رسمية بينما بلغت نسبتهم 13% في البلدان مرتفعة الدخل و26% في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتعتمد الأسر على قنوات التمويل غير الرسمية، حيث يظل التمويل بين النظراء (سواء في محل العمل أو في نطاق الأسرة) هو المصدر السائد للتمويل، وتأتي البقية من القروض المصرفية.

-**إن معدلات الاستفادة من الخدمات المصرفية الرقمية منخفضة نسبيا كذلك:** وأدى الانتشار الواسع لاستخدام الهواتف النقالة ودخول خدمة الإنترنت إلى تسهيل الوصول إلى العميل عن طريق الأعمال المصرفية الرقمية، ومع هذا فإن معدل الاستفادة من خدمات الصيرفة الرقمية منخفض مقارنة بالنظراء في المنطقة، ففي عام 2017 كانت نسبة المواطنين السعوديين البالغين الذين يستخدمون الهواتف النقالة أو الإنترنت للدخول إلى حساباتهم لا تتجاوز 25%مقابل 33% و52%في المتوسط في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان مرتفعة الدخل، على التوالي.

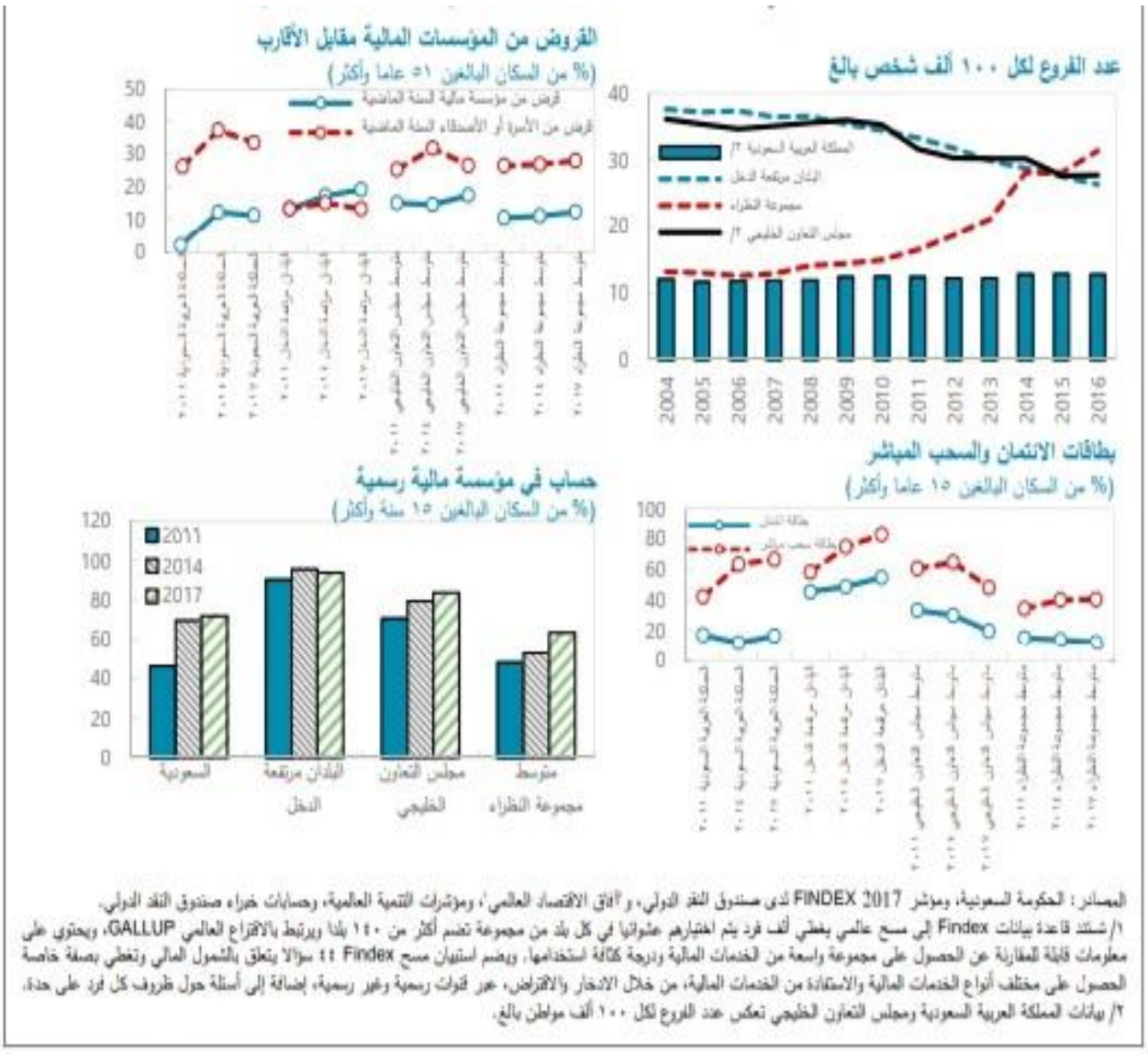
- **مستوى الإقراض المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منخفض:**

القروض التي تحصل عليها هذه المنشآت من البنوك منخفضة للغاية، فتبلغ في المتوسط 2% من مجموع القروض، وهو ما يتماشى مع متوسط دول مجلس التعاون الخليجي، لكنه أقل

[1]- التقرير قطري رقم 264/18الصادر عن صندوق النقد الدولي،المملكة العربية السعودية،2018،ص ص57-58.

من المتوسط البالغ 7% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والمناطق الأخرى ويفسر العديد من القيود المفروضة على المنشآت انخفاض قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الحصول على تمويل.[1]

الشكل البياني رقم (02-07): مؤشرات مختارة للحصول على الخدمات المالية

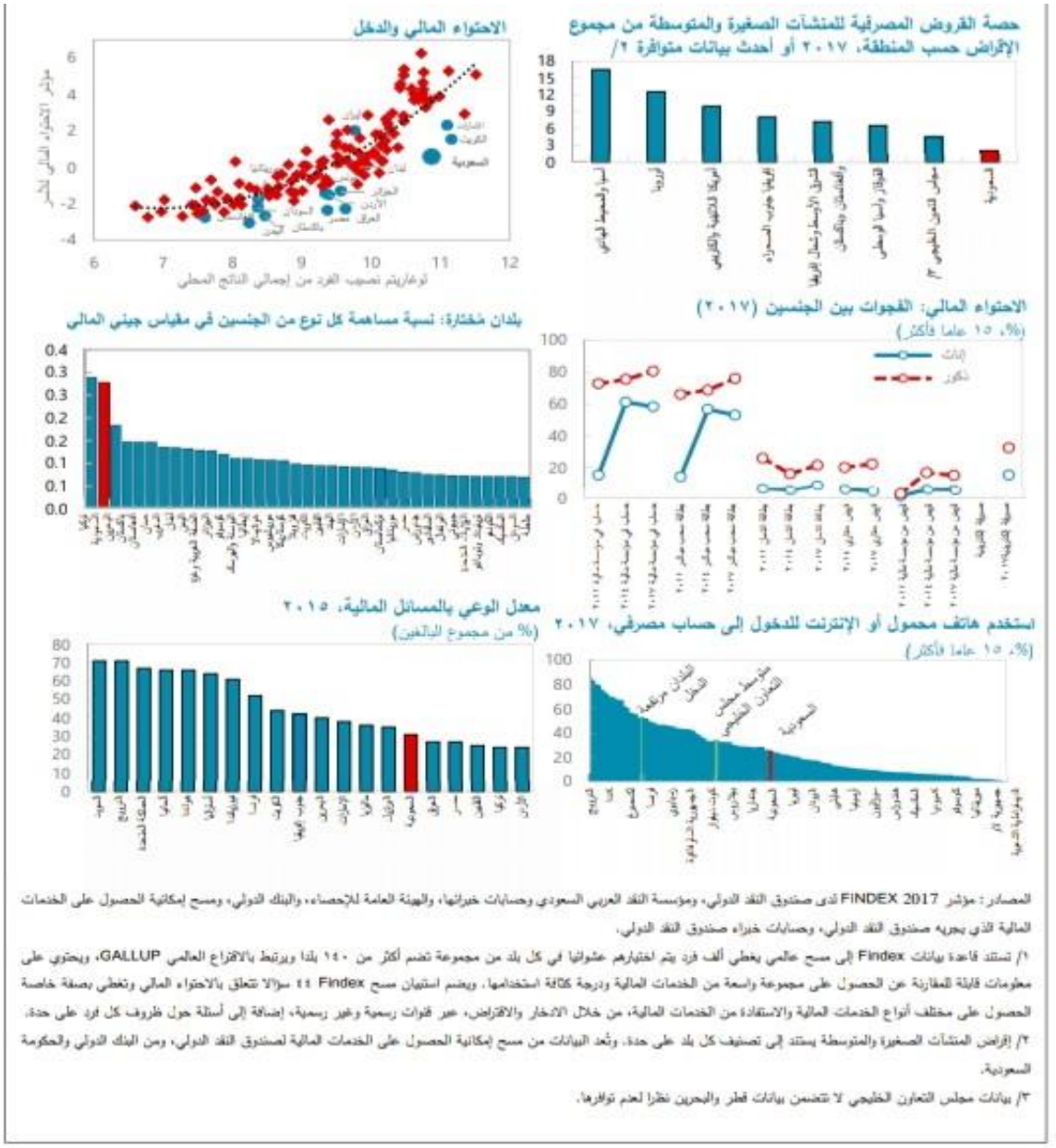


المصادر: الحكومة السعودية، ومؤشر FINDEX 2017 لدى صندوق النقد الدولي، و"آفاق الاقتصاد العالمي"، ومؤشرات التنمية العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ تستند قاعدة بيانات Findex إلى مسح عالمي يغطي ألف فرد يتم اختيارهم عشوائيا في كل بلد من مجموعة تضم أكثر من ١٤٠ بلدا ويرتبط بالاقتراع العالمي GALLUP، ويحتوي على معلومات قابلة للمقارنة عن الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المالية ودرجة كثافة استخدامها. ويضم استبيان مسح Findex ١١ سؤالا يتعلق بالشمول المالي وتغطي بصفة خاصة الحصول على مختلف أنواع الخدمات المالية والاستفادة من الخدمات المالية، من خلال الادخار والاقتراض، عبر قنوات رسمية وغير رسمية، إضافة إلى أسئلة حول ظروف كل فرد على حدة.
٢/ بيانات المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي تعكس عدد الفروع لكل ١٠٠ ألف مواطن بالغ.

المصدر: التقرير القطري رقم 264/18الصادر عن صندوق النقد الدولي،المملكة العربية السعودية،2018،ص58.

[1]- التقرير القطري، مرجع سبق ذكره، صص57-58.

الشكل البياني رقم (02-08): الشمول المالي.



المصادر: مؤشر FINDEX 2017 لدى صندوق النقد الدولي، ومؤسسة النقد العربي السعودي وحسابات خبرائها، والهيئة العامة للإحصاء، والبنك الدولي، ومسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية الذي يجريه صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تستند قاعدة بيانات Findex إلى مسح عالمي يغطي ألف فرد يتم اختيارهم عشوائيا في كل بلد من مجموعة تضم أكثر من ١٤٠ بلدا ويرتبط بالاقتراع العالمي GALLUP، ويحتوي على معلومات قابلة للمقارنة عن الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات المالية ودرجة كثافة استخدامها. ويضم استبيان مسح Findex ٤٤ سؤالا تتعلق بالاحتواء المالي وتغطي بصفة خاصة الحصول على مختلف أنواع الخدمات المالية والاستفادة من الخدمات المالية، من خلال الادخار والاقتراض، عبر قنوات رسمية وغير رسمية، إضافة إلى أسئلة حول ظروف كل فرد على حدة.

٢/ إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة يستند إلى تصنيف كل بلد على حدة. وتُعد البيانات من مسح إمكانية الحصول على الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي، ومن البنك الدولي والحكومة السعودية.

٣/ بيانات مجلس التعاون الخليجي لا تتضمن بيانات قطر والبحرين نظرا لعدم توافرها.

المصدر: التقرير القطري رقم 264/18الصادر عن صندوق النقد الدولي،المملكة العربية السعودية،2018،ص59.

المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للمواطنين باعتباره أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي وتعزيز الإصلاح الاقتصادي ويعمل الشمول المالي على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافرعنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد في تحسين مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

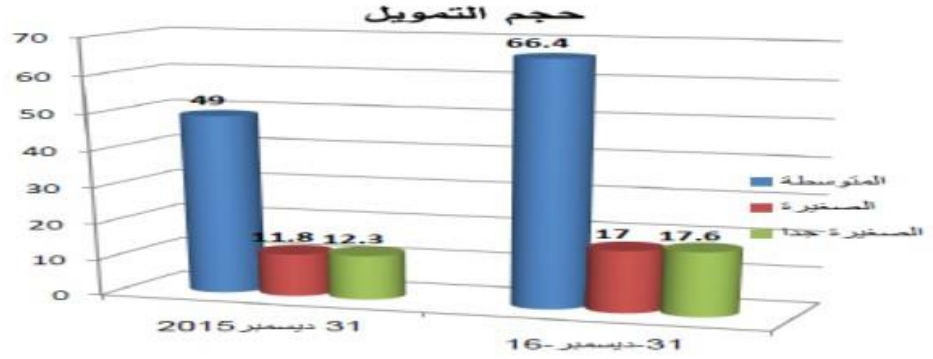
من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى خطة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، التحديات التي تواجه دولة مصر في تحقيق الشمول المالي، ومؤشرات الشمول المالي.

المطلب الأول: خطة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

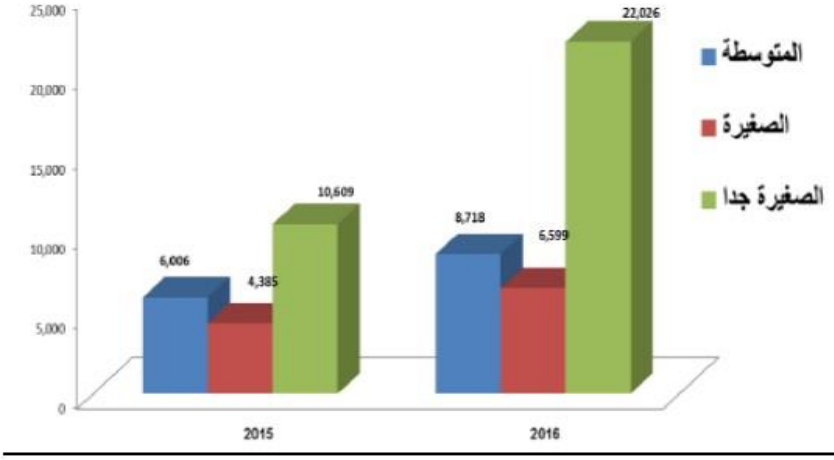
أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات التي تستهدف تعزيز الشمول المالي بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كان من أهمها تعليمات فتح الفروع الصغيرة للبنوك والتي صدرت في ديسمبر 2014 للتوسع في تقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجزئة المصرفية و التي تحقق للبنوك اتساع في دائرة نشاطها يشمل قاعدة أكبر من العملاء مع تنوع في شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها متضمنة خفض قيمة رأس المال المطلوب لدى إنشاء فروع صغيرة جديدة مثل إتاحة التمويل وتطوير محفظة القروض للشركات الصغير والمتوسطة حيث يتضح من الشكلين التاليين زيادة في محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 28 مليار جنيه كما يبين الزيادة في عدد الشركات في عام 2016 عنه في 2015 حيث، طبقا للتقارير فقد استفادت أكثر من 16ألف شركة من المبادرة.[1]

[1]– حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2020، ص 507.

الشكل رقم (02-09): حجم تمويل محفظة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة



الشكل رقم(02-10):عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: حنان علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص507-508.

كما أطلق البنك المركزي 2018 مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر وعددها "39 "بنكا، تحت عنوان "حساب لكل مواطن"،ودعا البنك المركزي المصارف إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب،مشددا على ضرورة الوجود في الأقاليم و المناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات الأهلية لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة. [1]

[1] -حنان علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص 508.

وأقام البنك عدة مبادرات لدعم الشمول المالي من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنحها تسهيلات ائتمانية بنسبة 5%إضافة إلى ذلك تخصيص محافظ ائتمانية بالبنوك للمشروعات متناهية الصغر، وتمويل مشروعات الصناعة والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة، فضلًا عن مبادرة التمويل العقاري التي خصصت لها البنوك ما يقرب من 7 مليارات جنيه، وتقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت وأجهزة المحمول، كما أن البنك قام بتمويل 17 ألف مشروع بقيمة 19 مليار جنيه ضمن خطة البنك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن فتح 81 ألف حساب بنكي خلال الأسبوع الأول من مبادرة الشمول المالي، وأصبح 32 % فقطمن المواطنين يملكون حسابات بنكية، مشيراً إلى ضرورة زيادة تلك النسبة من خلال مبادرات المركزي وسياسات الإصلاح المصرفي، كما أن حجم الإقراض والائتمان من البنوك يتراوح بين 40 و45 % من إجمالي المحفظة المالية للبنوك.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في مصر

يهدف الشمول المالي إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة والفقيرة والمحرومة، من خلال إتاحتها عبر القنوات المالية الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة، فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي، ولا يمكن تحقيق الشمول المالي بالشكل والمستوى المطلوب دون التركيز على تثقيف المواطنين ماليا وزيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات [2]، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية.

وبناء عليه سيتم تناول مؤشرات الشمول المالي كما يلي:

[1]- حنان علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص508-509.

[2] – أحمد سعيد البكل، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد رقم 15،العدد رقم 14، مصر ،2022، ص ص 173-174.

أولا: مؤشر العمق المالي

يعتبر مؤشر العمق المالي من أحد أهم المؤشرات المعبرة عن التنمية المالية، فزيادة العمق المالي يسهل عملية تنمية المدخرات بشكل كفء ويساعد في تحسن كفاءة توزيع الموارد المالية، كما يساهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلي زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزيادة العمق المالي يعكس حالة القطاع المصرفي وقدرته في الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرون في الأسواق المالية، كما يقيس هذا المؤشر مدى ارتفاع نسبة التعامل بالنقد في الاقتصاد باعتبار أن النقود تستخدم في سداد الالتزامات المالية وفي تكوين رصيد من المدخرات وفي الصرف على متطلبات الاستثمار، ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج الإجمالي GDP.[1]

الجدول رقم (02-02): مؤشر العمق المالي في مصر خلال الفترة (2000-2020).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP (بالمليار دولار)	عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 (بالمليار دولار)	مؤشر العمق المالي M2/ GDP
2000	٩٩.٨	٧٦.٩	%77
2001	٩٧.٦	٨٥.١	%87
2002	٨٧.٩	٨٣.٨	%95
2003	٨٢.٩	٨٩.٧	%108
2004	٧٨.٨	٨٠.٢	%102
2005	٨٩.٧	٨٤.٤	%94
2006	١٠٧.٥	٩٧	%90
2007	١٣٠.٥	١١٥.٦	%89
2008	١٦٢.٨	١٣٦	%84
2009	١٨٩	١٥٣	%81
2010	٢١٨.٩	١٦٥.٥	%76
2011	٢٣٦	١٧٩.٥	%76
2012	٢٧٩.٤	١٨٤.٥	%66
2013	٢٨٨.٦	٢١٤	%74
2014	٣٠٥.٥	٢٢٠.٧	%72
2015	٣٣٢.٧	٢٤٩.٤	%75
2016	٣٣٢.٩	٣٤٥.٨	%104
2017	٢٣٥.٤	٣١٩.٥	%136
2018	٢٣٧.٤	٢٠٤.١	%86
2019	302.3	250.2	%83
2020	361.8	290.3	%80

المصدر: أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص174

[1]- أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174.

يتضح من الجدول السابق أن زيادة عرض النقود من سنة لأخرى خلال الفترة(2020_2000)ويعكس ذلك مدى التقدم في خدمات الجهاز المصرفي ومدى تمكنه من تعبئة المدخرات، حيث أن انخفاض النسبة تعني ارتفاع في درجة تنوع المؤسسات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية في تسوية المعاملات غير العملة، وكذلك زيادة[1] الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى خلال الفترة السابقة بالرغم من زيادة كلا من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال ثلاث مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: الاقتصاد المصري يتمتع بعمق مالي متذبذب حيث بلغ مؤشر العمق المالي 94 % في عام 2005،ويرجع ذلك إلى :

-السياسات الحكومية المتبعة لرفع مؤشر العمق المالي من خلال انفتاح القطاع المالي وزيادة المنافسة واستحداث أدوات مالية مناسبة لتمويل التنمية الاقتصادية في مصر.

- تطوير سوق رأس المال وخاصة سوق السندات لغرض عمليات التمويل طويلة الأجل.

- سد الفجوة بين القطاعات المالية الرسمية من خلال تكوين وترخيص منشات ومؤسسات لمساعدتهم على زيادة نشاطهم وتطوير منتجات مالية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى تصل لأكبر عدد ممكن من السكان.

- تنظيم الأسواق المالية بشكل يناسب عرض مجموعة متنوعة من الأدوات والخدمات المالية مما يساهم في زيادة عمق السوق لضمان تعبئة المدخرات بشكل كفء وفعال.

المرحلة الثانية: انخفاض مؤشر العمق المالي في الفترة(2007- 2013):

حيث تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية العالمية التي بدأت في نهاية عام 2007 ،ثم تأثر بالثورة المصرية في عام 2011 ليبدأ في الاستقرار ما بعد عام 2013 نتيجة لاستقرار الاقتصاد المصري بعد ثورة 30 يونيو عام 2013.

[1] -أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص174.

المرحلة الثالثة: ارتفاع مؤشر العمق المالي: حيث وصل في 2016 إلى 104% ليصل إلى أعلى معدل له عام 2017 مسجلا نسبة قدرها 136% بما يتناسب مع تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة[1]، ثم استقر بعد ذلك ليتراوح بين 80% إلى 86%.

ثانيا: مؤشر الإتاحة المالية: يقيس هذا المؤشر مدى مقدرة القطاع المالي على جذب العملاء أو المستهلكون وذلك من خلال سهولة وصول أفراد المجتمع لكل الخدمات والمنتجات المالية بطريقة سهله، وذلك من خلال لمعرفة هيكل الجهاز المصرفي وعدد الفروع المصرفية لكل 100 ألف شخص من السكان، فالقطاع المالي الشامل من هذا المنظور هو ذلك القطاع الذي يجعل الوصول إلى الخدمات المالية سهلا لأكبر عدد من السكان.[2]

الجدول رقم (02-03): مؤشر الإتاحة المالية في مصر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	تعداد السكان (القيمة بالمليون)	اجمالي عدد الفروع البنكية	عدد مكاتب الخدمة البريدية القيمة بالألف	مؤشر الإتاحة المالية في البنوك (عدد الفروع / عدد السكان)	مؤشر الإتاحة المالية في البريد (عدد مكاتب البريد/ عدد السكان)
2000	63.9	٢٣٤١	٣٣١٢	3.7	5.2
2001	65.2	٢٣٦١	٣٣٨١	3.6	5.2
2002	66.6	٢٤٦٠	٣٤٦٤	3.7	5.2
2003	67.9	٢٦١٠	٣٥٢٠	3.8	5.2
2004	68.8	٢٧٤٥	٣٥٩١	4.0	5.2
2005	70.1	٢٨٤٧	٣٤٧١	4.1	5.0
2006	71.3	٢٩٤٤	٣٦٠٧	4.1	5.1
2007	72.9	٣٠٥٦	٣٦٤١	4.2	5.0
2008	74.4	٣٢٩٧	٣٦٦٩	4.4	4.9
2009	76	٣٤٤٣	٣٧٠١	4.5	4.9
2010	77.8	٣٥٠٢	٣٧٥٤	4.5	4.8
2011	79.6	٣٥٧٣	٣٧٧٩	4.5	4.7
2012	81.5	٣٦١٠	٣٧٩٤	4.4	4.7
2013	83.6	٣٦٥١	٣٨٢٦	4.4	4.6
2014	85.8	٣٧١٢	٣٨٦٥	4.3	4.5
2015	87.9	٣٧٦٨	٣٩١١	4.3	4.4
2016	92.4	٤٠٩٦	٣٩٤٤	4.4	4.3
2017	94.8	٤٢٩٣	٣٩٥٩	4.5	4.2
2018	96.8	٤٦٢٦	٣٩٩٤	4.8	4.1
2019	100.4	4365	4021	4.3	4.0
2020	101.7	4402	4060	4.3	4.0

المصدر: أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص176

[1]-احمد سعيد البكل،مرجع سبق ذكره،ص 175.

[2]- احمد سعيد البكل ،مرجع سبق ذكره،ص ص 175-176.

يتضح من خلال الجدول أن مؤشر الإتاحة المالية للبنوك لم يصل إلى 5 %وهي

نسبة منخفضة جدا، حيث أن المصرف الواحد يخدم 250 ألف مواطن، وبدأت هذه النسبة تزداد لتصل في عام2010 إلى220 ألف وواصلت الارتفاع في عام 2015 ليقدم البنك الواحد الخدمة المالية لما يقرب 230ألف مواطن، وبالتالي فنسبة الإتاحة المالية في مصر منخفضة جدا، لكن على مستوى الفترة تلاحظ أن مؤشر الإتاحة المالية للبريد انخفض من5.2% عام 2000 إلي 4 % عام 2020 حيث لم تتح مكاتب البريد خدمات مالية[1] متنوعة كالتي إتاحتها القطاعات المصرفية، ولم تسعى لجذب مزيد من العملاء عبر تسويق خدماتها، فالخدمات المتاحة لمكاتب البريد لم تتعدى أكثر من خدمتي الإيداع والسحب، خاصة وأن القطاع المصرفي استحدث طرق جديدة في فترة ما بعد صدور قانون تنظيم الجهاز المصرفي عام 2003، ومجمل القول سواء عدد الفروع البنكية أو عدد مكاتب البريد لم تنمو بنفس نسبة نمو عدد السكان، مما أدى إلى انخفاض نسبة مؤشر الإتاحة المالية.

ثانيا: مؤشر الاستخدام المالي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة المجتمع على استخدام الخدمات والمنتجات المالية والتي أصبحت متاحة بالفعل من القطاع المالي، وذلك عن طريق معرفة حجم الودائع المصرفية وحجم الائتمان نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.[2]

[1]–احمد سعيد البكل،مرجع سبق ذكره، ص177.

[2]-احمد سعيد البكل،مرجع سبق ذكره، ص177.

الجدول رقم(02-04): مؤشر الاستخدام المالي في مصر خلال الفترة (2000-2020)

السنة	الودائع المصرفية (بالمليار دولار)	الائتمان المصرفي (بالمليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالدولار	مؤشر الاستخدام المالي للودائع المصرفية	مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي
2000	61.3	43.1	٩٩.٨	%61	%43
2001	63.8	42.8	٩٧.٦	%65	%44
2002	58.6	40.1	٨٧.٩	%67	%46
2003	62.1	39	٨٢.٩	%75	%47
2004	75	39.5	٧٨.٨	%95	%50
2005	85.3	51.3	٨٩.٧	%95.6	%57
2006	96.6	57	١٠٧.٥	%90	%53
2007	109.3	67.8	١٣٠.٥	%84	%52
2008	120.6	83.1	١٦٢.٨	%74	%51
2009	134.4	92.6	١٨٩	%71	%49
2010	140.9	97	٢١٨.٩	%64	%44
2011	156.5	96	٢٣٦	%66	%41
2012	151.8	98	٢٧٩.٤	%54	%35
2013	197.3	107.6	٢٨٨.٦	%68	%37
2014	267.1	104	٣٠٥.٥	%87	%34
2015	276.3	104	٣٣٢.٧	%83	%31
2016	244.4	129	٣٣٢.٩	%73	%39
2017	155.4	133.5	٢٣٥.٤	%66	%57
2018	194.1	96.5	٢٣٧.٤	%82	%41
2019	195	97.5	302.3	%65	%32
2020	195.6	98.2	361.8	%54	%27

المصدر: أحمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص178.

الجدول يوضح نسبة مؤشر الاستخدام المالي للودائع في الاقتصاد المصري وذلك عن طريق قسمة الودائع المصرفية على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح من الجدول أن مؤشر الاستخدام المالي للودائع كان مرتفع في عام 2005،حيث وصل إلى95.6 %ثم بدأ في الانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى 64 %عام 2010، ثم تذبذب بعد ذلك بين الإرتفاع والانخفاض وان كان الإتجاه للارتفاع أكثر تكرر أو بمعدلات أكبر حتى سجل 82%عام2018 ويرجع ذلك إلى[1] :

-ارتفاع سعر الفائدة على الودائع في تلك الفترة والأوعية الادخارية الجديدة التي طرحتها المؤسسات المصرفية.

[1]-احمد سعيد البكل، مرجع سبق ذكره، ص178.

-التوسع في المشاريع القومية الاستثمارية والتي تم طرح شهادات استثمارية معبرة عنها بفائدة مرتفعة كشهادات قناة السويس الجديدة مما أدى إلى سحب كمية كبيرة من الودائع المصرفية من قبل الجمهور.

كما يتضح من الجدول أن مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي في الاقتصاد المصري تم الحصول عليه من خلال قسمة الائتمان المصرفي على الناتج المحلي الإجمالي، ويتضح أن نسبة مؤشر الاستخدام المالي للائتمان المصرفي منخفضة، فعلى الرغم من زيادتها المتتالية لتسجل عام 2005 حوالي 57 % إلا أنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 35 عام2012 ثم تذبذبت بعد ذلك بين الارتفاع والانخفاض لتسجل في أقصى قيمة لها مرة أخرى% 57 عام 2017، بينما سجلت أقل قيمة لها عام 2020 ،ويرجع ذلك إلى:

-ضعف نسبة الائتمان المصرفي المتاح للسكان بسبب كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المصرفية بالنسبة للأفراد والمؤسسات .

- ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض في الفترة الأخيرة.

-لم يكن هناك إطار قانوني يسمح بإنشاء مكاتب استعلام عن الائتمان خاصة، وكان تمثل هذه المعلومات متاحة فقط للبنوك، أما المؤسسات المالية غير المصرفية فلم يكن لها معلومات عن الجدارة الائتمانية لعملائها والموجودة في إدارة تسجيل الائتمان في البنك المركزي المصري، بالإضافة إلى نقص الشفافية في حسابات الشركات، وهو ما جعل من قرارات الإقراض والاستثمار محدودة وتنطوي على مخاطرة مرتفعة مما جعل المؤسسات تحجم بشكل كبير عند منح الائتمان ولتفادي هذه المشاكل قام البنك المركزي بتطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشركة I_Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وتم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج تقارير فعلية عن السوق المصري وكذا مؤشرات كلية على مستوى الصناعات، المناطق الجغرافية، وقد اشتراك في هذا النظام 18بنك.[1]

[1]-احمد سعيد البكل،مرجع سبق ذكره، ص179.

المطلب الثالث: التحديات والحلول والمقترحة لتنمية الشمول المالي في مصر

اتجهت مصر إلى تطبيقات الشمول المالي واتخذت خطوات ملموسة اتجاه ذلك إلى أنها لم تصل إلى مرحلة تعميم الشمول المالي بسبب وجود العديد من التحديات التي تعوق من الوصول لهذه المرحلة، وبناء عليه سيتم تناول تحديات الشمول المالي والحلول المقترحة في مصر.

أولا: التحديات التي تواجه دولة مصر في تحقيق الشمول المالي

على الرغم من التوجه العامل لقطاعات المصرفية محليا ودوليا، نحو تدشين كل القوى في اتجاهات دعم مشروعات الشمول المالي تزامنا مع سيادة اتجاه التحول الرقمي، وكذلك الإجراءات الاحترازية للحد من الحالة الوبائية التي يعيشها العالم منذ 2019 وحتى الآن، إلا أنه تواجه عمليات سيادة الشمول المالي وتحقيق الفعالية المطلوبة منه عددا من التحديات والمعوقات على المستوى المحلي، وكذلك على المستوى الدولي، ونتعرف على ابرز هذه التحديات :[1]

_ عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ،فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية، إلا أنه لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض؛

_ انخفاض مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على الصعيد الائتمان المقدم للأفراد أو للمؤسسات؛

–ضعف التصنيف المالي والقانوني المحدد لبعض مؤسسات التمويل متناهي الصغر حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي و إشرافي من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع والاقتراض؛

[1]–أحمد فاروق محمد الزيني ، دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري،المجلة القانونية ، مصر ، ص ص 189–190.

_ بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وبصفة خاصة مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي، الذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية والمتوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

ثانيا: الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في مصر

يمكن مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر عن طريق حزمة من الإجراءات والسياسات، والتي قد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في تبني العديد منها وتطبيقها بالفعل، خاصةً بما يتعلق بالسياسات التي نُص عليها صراحة في خطة مصر 2030 ، وذلك على النحو التالي:[1]

1- نشر الخدمات المصرفية على نطاق أوسع:

تعد مشكلة نقص الكثافة المصرفية أحد المشكلات الهامّة التي تعيق انتشار الخدمات المالية في المجتمع؛ ومن ثم تعرقل تحقيق درجة عالية من الشمول المالي، ويمكن التغلب على مشكلة عدم انتشار فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في مصر من خلال:

-قيام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك حسب حجم كل بنك ونشاطه في كل محافظة بتوفير عدد فروع معين، وكذلك ماكينات معينة للصراف الآلي؛

-قيام البنك المركزي بعمل خريطة للمناطق التي تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، وكذلك المناطق التي لا تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، ثم تقديم هذه الخريطة إلى البنوك المختلفة؛

-قيام البنك المركزي بتقديم حوافز للبنوك؛ من أجل نشر خدماتهم المصرفية عبر أنحاء الجمهورية.

[1]-متاح على موقع إلكتروني:https://draya-eg.org تاريخ الإطلاع 2024/05/07.

2- تخفيض درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك الكُبرى:

تعاني مصر من ارتفاع درجة التركز المصرفي؛ حيث تسيطر بنوك كبيرة على أغلب الخدمات المصرفية، ويمكن تخفيض درجة التركز المصرفي عن طريق بعض الإجراءات المقترحة من جانب البنك المركزي المصري مثل:

-تشجيع البنك المركزي للبنوك الصغيرة التي ليس لديها فروع كثيرة على نشر فروعها خاصة في المناطق النائية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز؛

-قيام البنوك الصغيرة بتقديم حوافز أكثر للعملاء الجدد في المناطق البعيدة التي لا تنتشر فيها خدمات مصرفية؛ حتى تتمكن هذه البنوك من التواجد في هذه المناطق.

3- زيادة الوعي المالي: لا يمكن زيادة درجة الشمول المالي في أي مجتمع دون أن يتمتع أفراد هذا المجتمع بدرجة كبيرة بالوعي المالي للمنتجات والخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية داخل هذا المجتمع. ولذلك من الضروري:

-توعية المواطنين بدور البنوك والمؤسسات المالية في عملية التنمية الاقتصادية؛

-توعية المواطنين بالفرق بين الادخار والاستثمار، وكيفية التفرقة بين الأوعية الادخارية الاستثمارية، وكيفية اختيار البدائل المناسبة لكل فرد؛

-توعية المواطنين بالمنتجات التي تطرحها شركات التأمين، وكيفية الاستفادة منها؛

-توعية المواطنين بكيفية الاستفادة من الخدمات المالية التي تطرحها البنوك، وكيفية حساب معدلات الفائدة، والتفرقة بين أنواع الفائدة، والتعرف على تكلفة الأموال وحساب العوائد منها.

4- رفع مستويات الدخول الفردية:

من المقرر وفقًا لخطة مصر 2030 أن تتبع الحكومة المصرية مجموعة من الإجراءات والسياسات الخاصة بالتشغيل سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، وهذه الإجراءات هي على النحو التالي:

أ-سياسات على المدى القصير:

- سياسات سوق العمل الفعالة: تتولى وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، صياغة برامج تناسب سوق العمل الفعالة وترتبط بالتدريب والتعليم والتأهيل وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ من أجل توفير المزيد من فرص العمل، وتقليل الفجوة بين الطلب على العمال وعرض العمال؛

-برامج الأشغال العامة: والتي ينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية مع مجموعة من الجهات مثل البنك الدولي، وتهدف هذه البرامج إلى توفير فرص عمل خاصة بالعمالة غير الماهرة.[1]

ب-سياسات على المدى الطويل:

تعتمد هذه السياسات على مراجعة قوانين العمل والتأمينات بالشكل الذي يحقق التوازن بين العمال وأصحاب العمل، و دعم الاقتصاد الكلي بالشكل الذي يساعد على توفير فرص عمل للشباب في القطاع الخاص، و إصلاح منظومة التدريب والتعليم بالشكل الذي يرفع من إنتاجية العامل المصري؛ ومن ثم زيادة دخله.

5- مواجهة الضغوط التضخمية

تحاول مصر إتباع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة أي ضغوط تضخمية، ومن ضمن هذه السياسات ما يتعلق بالسياسات النقدية، وأخرى لا تتعلق بالسياسات النقدية،ويمكن إيضاح هذه الإجراءات على النحو التالي:

-الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم من خلال سياسة نقدية تحوي في الأساس الضغوط التضخمية كأداة لاستقرار الاقتصاد الكلي؛

-مراعاة أثر كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة؛ وذلك من أجل تجنب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضررا دون غيرهم مثل النساء الذين يعانون بالفعل من ندرة في الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

[1]-متاح على موقع إلكتروني:https://draya-eg.org تاريخ الإطلاع 2024/05/07.

-إنشاء العديد من مراكز اللوجستيات والتخزين بهدف الحد من التضخم؛ وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي في مصر، وفي نفس الوقت مواجهة أي ارتفاعات قد تحدث في أسعار السلع الأساسية.

6 -إدماج القطاع غير الرسمي في الّاقتصاد

يعد إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري أحد الأمور الهامّة التي تؤدي إلى الشمول المالي؛ حيث يتمثل الهدف الرئيسي من وراء دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد في إدماج الفئات المهمشة والفقيرة داخل الاقتصاد، وهو نفس الهدف من الشمول المالي ، ونظرا لأهمية دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد؛ اقترحت خطة مصر 2030 مجموعة من السبل لمعالجة هذه المشكلة، وقد تمثلت هذه السبل في صورة مجموعة من البرامج والمشروعات التي تتبناها الحكومة المصرية لمعالجة المشكلة، وهي على النحو التالي[1]:

– وضع إستراتيجية وتعريف بشكل مؤسسي وتشريعي أيضًا للقطاع غير الرسمي، وذلك كخطوة أولى للتحول للاقتصاد الرسمي؛

– القيام بعملية تطوير البطاقة الخاصة بتعريف المنشآت، بهدف الاستفادة منه في المعاملات المالية، وتوحيد التعامل مع الجهات الرسمية والحكومية، وقبول عمليات الإيداع والسحب، والتعرف على الحوافز الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم؛

– تشجيع المنشآت غير المدمجة في القطاع الرسمي من خلال حزمة من الحوافز الضريبية، وتسهيلات الأراضي، والتدريب، والخدمات الفنية؛

-توفير قروض للمشروعات متناهية الصغر عند قيامها بدمج نشاطها في القطاع الرسمي.[2]

[1]- متاح على موقع إلكتروني:https://draya-eg.org تاريخ الإطلاع 2024/05/07.

[2]-متاح على موقع إلكتروني:https://draya-eg.org تاريخ الإطلاع 2024/05/07.

المبحث الثاني: الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتطلع الجزائر لأن تساير التطورات التي تحدث في مجال المدفوعات الرقمية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، بحيث تعمل على تدشين مرحلة جديدة من الشمول المالي للأفراد والمؤسسات باعتبارهم أحد ركائز النمو والتحول للاقتصاد الرقمي، ويعمل الشمول المالي في الجزائر على دمج الاقتصاد غير الرسمي للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على أهم الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في الشمول المالي، ومعوقات تطور الشمول المالي في الجزائر، ثم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، وأخيرا الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر.

المطلب الأول: الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في الشمول المالي

من أهم الإجراءات التي تبناها البنك الجزائر هي:

بناء على بيان السيد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم للشمول المالي بتاريخ 27 ابريل 2020 تحت شعار " نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي" فإن بنك الجزائر سينتقل لمرحلة جديدة، إذ يعتزم تنفيذ العديد من الإجراءات التي تدخل في إطار التفكير في موضوع الطرائق العملية الواجب تنفيذها في مسائل الإدماج المالي، وذلك بالتنسيق بين الفاعلين في الساحة المصرفية . وتتعلق المرحلة الأولى المتوخاة، بتحسين وتعليم فئة الشباب الخاصة، مبادئ وأصول الثقافة المالية، حسب معايير الدولية المعتمدة. ويحتل هذا الانشغال حاليا مكانة متميزة بين التدابير ذات الأولية التي تسعى السلطات العمومية وبنك الجزائر لتجسيدها في أقرب الآجال. ولتحقيق هدف بناء ثقافة مصرفية لدى الشباب، يعمل البنك الجزائر بغرض إشراكها في هذه المبادرة، خاصة في ما يتعلق ببلورة اللوائح والإجراءات التنظيمية. وفي هذا الإطار قال السيد المحافظ أنه ركز خلال لقائي الأول في فبراير الماضي مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، وكأداة فعالة للتنمية الاقتصادية. ودعا كل الفاعلين إلى

المساهمة الحديثة في جهود التنمية من خلال المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح السياسة الجديدة التي التزمنا بها، وهذا يتطلب تجميع وتنسيق جميع الجهود المبذولة.

كما طلب منهم تسجيل الشمول المالي كأولية قصوى في برامجهم والتركيز على فئة الشباب من خلال حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة منها ذات علاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأقلم مع آليات التمويل.

كما يتوجب على كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة، عدم إغفال طبيعة جغرافية بلدنا الجزائر، والقيام بالتالي بتوسيع شبكاتها إلى كل مناطق الوطن والتي تعرف البعض منها انعداما في الخدمات المالية. وفي نفس السياق، يستحسن أن تعمل البنوك على دراسة طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة على مستوى كل المناطق حتى يتسنى لها توفير المنتجات التي تستجيب لانشغالات المتعاملين والمواطنين الموجودين هناك.[1]

إضافة لكل ما تقدم، فقد قام بنك الجزائر بتسطير برنامج عملي بالتنسيق المباشر مع وزارة التربية الوطنية لإحياء اليوم العربي للشمول المالي، ويشمل هذا البرنامج الثري عدة نشاطات

تحسيسية تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية العاملة عن طريق فروعها على مستوى القطر الوطني، حيث كان من المقرر أن تقوم بالتواصل المباشر مع تلاميذ المدارس والمتوسطات والثانويات وتعريفهم بمختلف النشاطات البنكية وكذا تبسيط المفاهيم المالية.

وكان من المقرر أن تستمر هذه الحملة التحسيسية طيلة يوم 27 أفريل 2020، غير أن استفحال جائحة كورونا حال دون تحقيق برنامج النشاطات الميدانية المسطرة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

[1]– خراز سلطانة، خراز نعيمة، دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، جزائر، 2021–2022، ص44.

وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باتخاذ عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه ليستهدف كل فئات الزبائن والمتعاملين، ولعل أهم اللوائح التي صدرت عن بنك الجزائر تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات البنكية الإسلامية كأحد رواتب تمويل الاقتصاد الوطني وبفتح نافذة التمويل الإسلامي وما تمثله من خدمات مصرفية ثرية ومتعددة استجابة بنك الجزائر لمطالبة شريحة كبيرة من متعاملين. وللتأكيد على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية قام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل المذكور.

وتشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية....الخ). وهذا تحفيزا للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة للتطورات التكنولوجية الحديثة وسيستمر بنك الجزائر في العمل على[1] وضع آليات جديدة ومبتكرة للوصول إلى مرحلة الشمول المالي حسب المعايير المتعارف عليها دوليا.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لرصد واقع الشمول المالي في الجزائر سنعتمد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

أولا: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر: يمكن التطرق لأهم المؤشرات في الجزائر كما يلي:

1-تطور عدد فروع البنوك:

يضم القطاع المصرفي الجزائري عشرون بنكا، ستة بنوك عمومية وأربعة عشر بنكا خاصا، والجدول الموالي يبين تطور عدد هذه الفروع ومدى انتشارها على كل التراب الوطني خلال الفترة (2011-2020).

الجدول (02-05): تطور عدد فروع البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة(2016-2020)

[1]-خراز سلطانة، خراز نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص44-45.

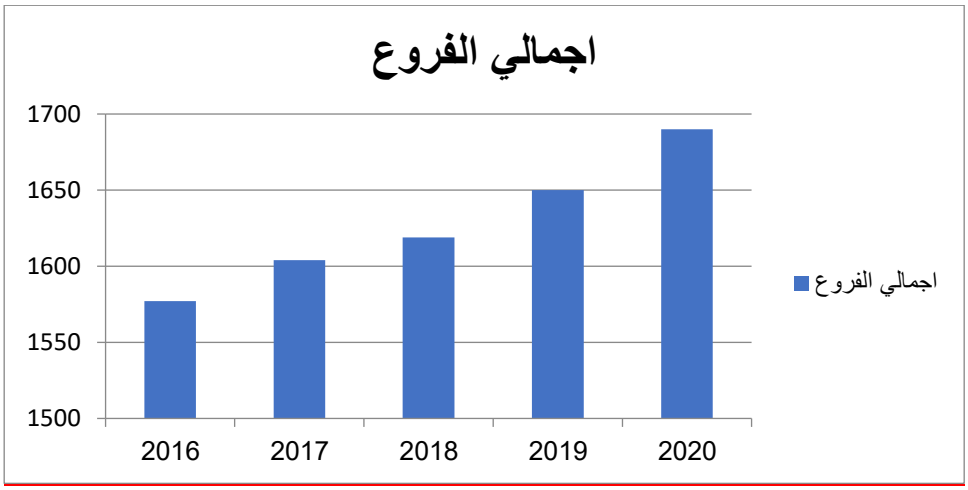
السنة	عدد السكان	فروع البنوك والمؤسسات المالية الخاصة		فروع البنوك العمومية		إجمالي الفروع	الانتشار المصرفي	الكثافة المصرفية لكل 10000
		العدد	النسبة	العدد	النسبة			
2016	40606052	443	28.09	1134	71.90	1577	25749	0.388
2017	41318142	459	28.61	1145	71.38	1604	25759	0.388
2018	42228429	468	29.00	1151	71.09	1619	26083	0.383
2019	43053054	482	29.21	1168	71.00	1650	26093	0.383
2020	43851044	504	30.00	1186	70.17	1690	25947	0.385

المصدر: حجاج محمد، مختاري ناصر، وسائل الدفع الحديثة في البنوك والمؤسسات المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي في ظل جائحة كورونا–دراسة حالة بريد الجزائر المدية–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،جامعة المدية،ص67.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم(02_04) يتضح جليا هيمنة البنوك العمومية على قنوات التوزيع البنكي مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية الخاصة.

أما من ناحية تغطية هذه الفروع للرقعة الجغرافية، فنلاحظ أن هناك ضعفا في نسبة الانتشار المصرفي إذ نسجل فرعا واحدا لكل 26083 نسمة خلال سنة 2018،وفرعا واحدا لكل 26093 نسمة خلال سنة 2019، وفرعا واحدا لكل 25947 نسمة خلال سنة 2020،هذا ما أدى إلى تسجيل الكثافة المصرفية لنسب ضعيفة، وبالتالي فانتشار البنوك غير كافي وهو ما يعني أن الخدمة المصرفية لاتصل إلى كافة شرائح المجتمع، أي نقص انتشار قنوات التوزيع المصرفي على التراب الوطني والتي تتمركز أغلبها في مناطق الشمال مما يعكس محدودية وصول الخدمات والمنتجات البنكية لمعظم فئات المجتمع خاصة تلك الفئة التي تقع في مناطق الظل على الرغم من افتتاح 40 وكالة بنكية جديدة خلال سنة 2020عبر مختلف ولايات الوطن منها 18 وكالة بنكية عمومية.

الشكل(02-11): التمثيل البياني لإجمالي الفروع خلال الفترة 2016(-2020)



المصدر: من إعداد طالبتين اعتمادا على الجدول (02-05).

2-تطور عدد أجهزة الصراف الآلي: يمكن إظهار ذلك من خلال الجدول الموالي

الجدول (02-06): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي من فروع البنوك في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

بيان / سنوات	2018	2019	2020	2021	2022
المنطقة الحضرية	1365	1313	1481	1573	1649
المنطقة الريفية	56	73	83	92	106
المجموع	1421	1386	1564	1665	1755

المصدر: من إعداد طالبتين باعتماد على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz **تاريخ الاطلاع 2024/05/17.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطور ايجابي في عدد أجهزة الصراف الآلي خلال الفترة (2018-2022)، حيث ارتفع عددها من 1421 جهاز في عام 2018 إلى 1755 جهاز في عام 2022 بسبب زيادة عدد فروع البنوك خلال هذه الفترة، وفي سنة 2019 انخفض عدد أجهزة الصراف الآلي ليصل إلى 1386 مقارنة مع سنة 2018 وهذا يمكن أن يكون بسبب جائحة كورونا.

أما فيما يخص المنطقة الحضرية والمنطقة الريفية نلاحظ ارتفاع محسوس في عدد أجهزة الصراف الآلي، ورغم هذا التطور إلا أن انتشارها لازال محدودا خاصة في المنطقة الريفية، مما يصعب على الأفراد استغلال الخدمات التي توفرها هذه الصرافات (من سحب للأموال وتحويلها وطلب كشف الرصيد ....)

3-بطاقات السحب الآلي: الجدول الموالي يبين تطور عدد بطاقات السحب الآلي في الجزائر خلال الفترة (2012-2020) حسب إحصاءات قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات المالية Financial Access Survey (FAS) لصندوق النقد الدولي.

الجدول (02-07): تطور عدد بطاقات السحب الآلي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022)

البيان السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد بطاقات السحب الآلي	411572	651383	673243	525850	728720	506881	650220	759342	810227
عدد بطاقات السحب لكل ألف بالغ	15.22	23.69	24.11	18.57	25.36	17.41	22.04	25.40	26.69

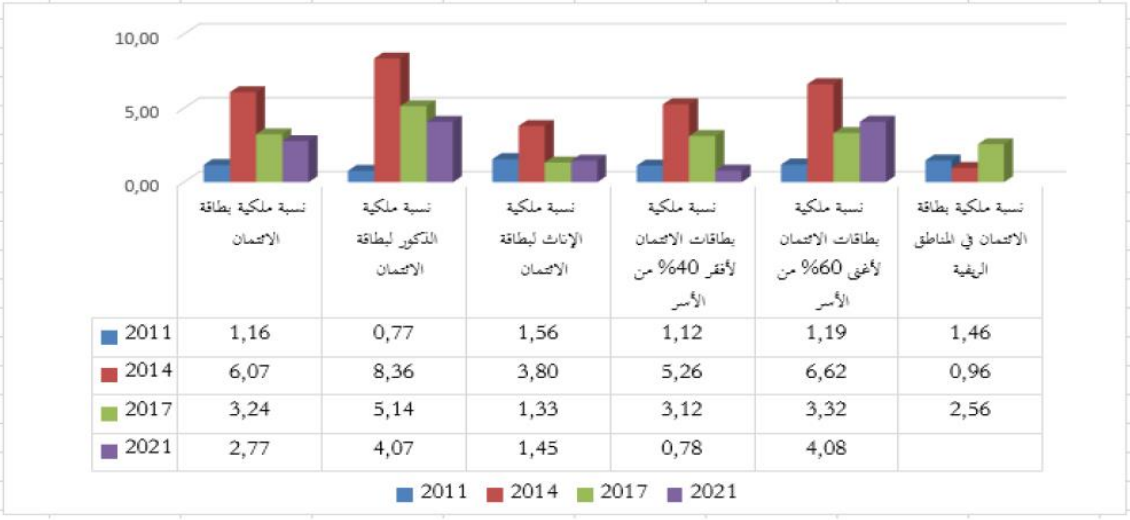
المصدر: (IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42,2020).

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد البطاقات السحب خلال فترة (2012-2020)، حيث بلغ عدد البطاقات 411572 بطاقة في عام 2012، ليرتفع 810227 بطاقة سحب في عام 2020 مع تسجيل تراجع طفيف في عامي 2015، و2017، أما فيما يخص انتشار استخدام البطاقات بين المتعاملين، فبلغ عدد بطاقات السحب المستخدمة لكل ألف بالغ من السكان 15 بطاقة في عام 2012 ليرتفع العدد إلى 27 بطاقة لكل ألف بالغ من السكان في عام 2020.

4-بطاقات الائتمان: يبين الشكل الموالي نسبة البالغين الذين يملكون بطاقات ائتمانية حسب آخر الإحصائيات الصادرة عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي.[1]

[1]- شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

الشكل رقم (02-12): نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون بطاقات ائتمانية



	نسبة ملكية بطاقة الائتمان	نسبة ملكية الذكور لبطاقة الائتمان	نسبة ملكية الإناث لبطاقة الائتمان	نسبة ملكية بطاقات الائتمان لأفقر 40% من الأسر	نسبة ملكية بطاقات الائتمان لأغنى 60% من الأسر	نسبة ملكية بطاقة الائتمان في المناطق الريفية
2011	1,16	0,77	1,56	1,12	1,19	1,46
2014	6,07	8,36	3,80	5,26	6,62	0,96
2017	3,24	5,14	1,33	3,12	3,32	2,56
2021	2,77	4,07	1,45	0,78	4,08	

المصدر: (The World Bank, The Global Findex database, https://globalfindex. worldbank. Org/,2022).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة الأفراد البالغين من السكان الذين يملكون بطاقات ائتمانية في الجزائر بلغ 3.24% في عام 2017 مقارنة ب6.07% و1.16% في عامي 2014 و2011 على التوالي، والانخفاض المسجل في عام 2017 كان لدى جميع الفئات ما عدى الفئة الخاصة بالمناطق الريفية، وقد استمر الانخفاض في ملكية البطاقات الائتمانية بعد أزمة كوفيد19، حيث بلغ 2.77% في عام 2021، وبالنسبة لفئة الجنس، فنلاحظ أكبر نسبة لملكية البطاقات الائتمانية في فئة الذكور في عام 2014 تمثل 8.36% كنسبة من السكان البالغين فوق 15 عاما، وهي ضعف نسبة امتلاك الإناث للبطاقات الائتمانية في نفس العام، كما نلاحظ تراجع في ملكية البطاقات الائتمانية عند الذكور في[1] عام 2021 مقارنة مع تحسن طفيف لدى الإناث، ورغم ذلك تبقى الفجوة في امتلاك البطاقات الائتمانية

كنسبة من البالغين بين الفئتين كبيرة، أما فيما يخص فئة الأغنى 60% من السكان البالغين، فنسبة امتلاكهم للبطاقات الائتمانية أكبر من نسبة امتلاك فئة الأفقر 40%[2]

[1] -شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

[2] - شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 137-138.

من السكان البالغين لهذه البطاقات، وقد تم تسجيل أكبر نسبة في عام 2014 عند كلا الفئتين، بعدها انخفضت نسبة ملكية البطاقات الائتمانية عند للفئتين في عام 2017 وقد استمر هذا الانخفاض في عام 2021 عند الفئة الأفقر 40% عكس الفئة الأغنى 60% من السكان البالغين التي شهدت ملكية البطاقات الائتمانية فيها ارتفاعا عام 2021، والنسبة لسكان الأرياف فقد شهدت نسبة ملكية بطاقات الائتمان لهذه الفئة من السكان البالغين تطورا ايجابيا 2011، 2014، 2017، وهذا يؤكد ما ذكر سابقا ويرجع ذلك إلى توسع فروع البنوك ليشمل هذه المناطق، أما سبب تراجع ملكية البطاقات الائتمانية عند باقي الفئات فيمكن إرجاعه إلى عدم الانتشار السليم لهذه الخدمة وعدم توسعها لتشمل كافة الفئات العمرية، وعزوف الكثيرين عن استعمال البطاقات الالكترونية نظرا لتحمل العميل تكلفة عند استعمالها، وبشكل أخص عدم تجديده لها عند انتهاء صلاحية استعمالها.

5-ملكية الحسابات

وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي، شهدت نسبة ملكية الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) تطورا ملحوظ، غير أن هذه النسب تتفاوت في تطورها بين عناصر الفئة الواحدة (الجنس، أفقر 40% من الأسر أغنى 60% من الأسر، الانتماء الريفي.....).

6-حسابات الإيداع المصرفية

الجدول الموالي يبين تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011-2023) حسب آخر الإحصاءات المأخوذة من قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي.[1]

[1]- شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 140.138.

الجدول (02-08): تطور عدد حسابات الإيداع لدى البنوك خلال الفترة (2011-2020)

السنوات	عدد حسابات الإيداع	عدد حسابات الإيداع لكل 1000 بالغ
2011	13743858	516.89
2012	14795065	547.15
2013	15370514	559.08
2014	16034142	574.24
2015	15886709	560.91
2016	15672422	545.37
2017	15250346	523.68
2018	15087864	511.5
2019	16991256	568.27
2020	15740107	518.58

المصدر: (IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42,2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في عدد حسابات الإيداع لدى البنوك، حيث ارتفع عدد هذه الحسابات من 13743858 حساب في عام 2011 إلى 16034142 حساب في عام 2014، لينخفض بعد ذلك عدد هذه الحسابات خلال الفترة (2015-2018)، ثم يعاود الارتفاع في عام 2019 إلى 16991256 حساب، وينخفض مرة أخرى إلى 15740107 حساب في عام 2020 بسبب الآثار التي خلفتها أزمة كوفيد -19، لكن تبقى النسبة المسجلة في هذا العام أكبر من تلك المسجلة في 2011، أما فيما يخص النفاذ لخدمات الإيداع فقد بلغ متوسط عدد حسابات الإيداع لكل ألف نسمة من السكان البالغين

517 حساب في 2011، أي نصف العدد تقريبا، ليرتفع هذا العدد إلى ما يقارب 574 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين في عام 2014، ثم ينخفض بعد ذلك خلال[1] الفترة

[1] – شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 140.

(2015-2018)، ثم ارتفع عددها في عام 2019، ليتراجع بعد ذلك في عام 2020 إلى 518.58 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين.

7- الاقتراض من البنوك:

الجدول التالي يبين تطور عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020) حسب آخر الإحصاءات المأخوذة من قاعدة بيانات المسح السنوي للوصول إلى الخدمات لصندوق النقد الدولي.

الجدول (02-09): تطور عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020)

السنوات	عدد حسابات الاقتراض من البنوك	عدد حسابات الاقتراض من البنوك لكل 1000 بالغ
2011	1330913	50.05
2012	1443015	53.37
2013	1555547	56.58
2014	1334590	47.80
2015	1525881	53.87
2016	1463244	50.92
2017	1379641	47.38
2018	1710985	58.01
2019	1782414	59.61
2020	1590628	52.41

المصدر: (IMF, Financial Access Survey, https://data.imf.org/?sk=388dfa60-1d26-4ade-b505-a05a558d9a42,2020).

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في عدد حسابات الاقتراض من البنوك خلال الفترة (2011-2020)، حيث ارتفع عدد هذه الحسابات من 1330913 حساب في عام 2011 إلى 1555547 حساب في عام 2013، ثم شهد بعدها نوع من التذبذب، حيث انخفض عدد

هذه الحسابات في السنوات: 2014 و2016، 2017 و2020، في حين شهدت هذه الحسابات ارتفاعا في سنوات 2015، و2018، و2019، ورغم الانخفاض المسجل في عدد حسابات الاقتراض من البنوك في عام 2020 إلا أنه يبقى أكبر من عدد المسجل في عام 2011.

أما فيما يخص النفاذ لخدمات الاقتراض من البنوك، فقد ارتفع متوسط عدد حسابات الاقتراض لكل ألف نسمة من السكان البالغين من 50 حساب بالتقريب في عام 2011الى ما يقارب 57 حساب في عام 2013، ليشهد نوع من تذبذب خلال الفترة (2014–2019)، ثم انخفض إلى ما يقارب 52 حساب لكل ألف نسمة من السكان البالغين في عام 2020 مقارنة بعام 2019، لكن يبقى عدد حسابات الاقتراض لكل ألف نسمة من السكان البالغين في هذه السنة تفوق بقليل تلك المسجلة في عام 2011.[1]

ثانيا: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أحصت الجزائر في نهاية شهر يونيو 2022، أكثر من 1.3 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة على المستوى الوطني، أي بارتفاع يقدر ب4.45 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021, حسبما علم اليوم السبت من وزارة الصناعة.

و سجلت الوزارة حسب نشرية إحصائية وزعت بمناسبة الندوة الدولية الثانية حول الذكاء الاقتصادي التي تجري يومي 18 و 19 فبراير، أكثر من 1.320.664 مؤسسة صغيرة و متوسطة في نهاية شهر يونيو 2022، مشغلة أكثر من 3.220.661 أجيرا.

وأوضح ذات المصدر، أن الديناميكية و الحركية نصف السنوية لهذه الفئة من المؤسسات انعكست من خلال نمو نصف سنوي قدر ب34.300 مؤسسة صغيرة و متوسطة"، مضيفا انه تم إنشاء 34.057 مؤسسة صغيرة و متوسطة جديدة و 4.470 إعادة نشاط (بعد توقف مؤقت) و 4.227 شطبا.

[1]– شيلي وسام، قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص142 143.

كما أشارت ذات الوثيقة إلى أنه من بين 1.320.664 مؤسسة تم إحصاؤها, فان 56.19 % مكونة من أشخاص معنويين، إما الباقي (43.79 %) فهم أشخاص طبيعيون، أي 20.18 % من المهن الحرة و 23.62 % من نشاطات الصناعات التقليدية.

و أضافت الوزارة، إن حوالي 98 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النشطة في الجزائر هي مؤسسات صغيرة جدا، و تشغل اقل من 10 إجراء لكل مؤسسة.

أما فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية المحصاة في نهاية شهر يونيو 2022, فان عددها قد سجل انخفاضا بواحد (1) مؤسسة مقارنة بالسداسي الأول السابق ب224 مؤسسة.

كما أشارت الوثيقة ذاتها، إلى "تسجيل انخفاض لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية، و ذلك راجع إلى مسار خوصصة هذه المؤسسات التي تم اعتمادها في إطار إعادة هيكلة و تنظيم القطاع العمومي".

و فيما يتعلق بكثافة هذا النوع من المؤسسات، فقد أكدت الوثيقة، إن الجزائر و بتسجيلها نسبة 29 مؤسسة صغيرة و متوسطة لكل 1000 نسمة خلال السداسي الأول من سنة 2022، "تكون بعيدة جدا عن المقاييس الدولية التي تكون عموما في مستوى أعلى بكثير"[1].

ثالثا: تحليل واقع الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين النظام المالي الوطني، مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة في الجزائر، وعلى رأسها تطوير النظام المصرفي وتوسيع شبكة خدماته من أجل تحقيق شمول مالي أفضل، فمن حيث الكثافة الديموغرافية للشبكة المصرفية، لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيدا

[1] -متاح على موقع الالكتروني-https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1- تاريخ الاطلاع 2024/06/03.

عن المطلوب، على الرغم من التحسن الكبير في عدد الفروع بين عامي 2016 و 2017، ويبقى الاقتصاد الوطني بحاجة إلى إنشاء التمويل والقروض الصغيرة للشركات الصغيرة للسماح للمستثمرين الصغار بالوصول إلى المجال الاقتصادي وتحسين فرص الحصول على التمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر التي يجب أن تدعم بتحديث نظام المدفوعات الجماعية وزيادة عدد الشبكات المصرفية في البلاد.

فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعميق الشمول المالي في الجزائر على المدى المتوسط، وتشمل هذه:[1]

-تطوير تكنولوجي ملموس للقطاع المالي للوصول إلى مستوى مقبول من الشمول المالي، فينبغي لصانعي السياسات بالضرورة تطوير القطاع المالي واعتباره أولوية قصوى لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، يساعد إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات المالية في تنويع مجموعة المنتجات بهدف تشجيع استخدام الخدمات المصرفية؛

-تسريع التوطين المصرفي، باستمرار تحديث نظام المدفوعات الاجتماعية وتكثيف منظم لشبكات البنوك في الأراضي الوطنية؛

-تشجيع تطوير النشاط الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى البنك

-الأهمية المتزايدة للإقراض المصرفي، الذي يعتمد بشكل متزايد على المدخرات المالية للأسر والشركات الخاصة، يعتبر فرصة ثمينة لنشر أوسع للائتمان السليم لتعميق الشمول المالي؛

-زيادة تطوير الإشراف القائم على المخاطر للحفاظ على الاستقرار المالي؛

-جنبا إلى جنب مع البنوك، يجب على الاقتصاد الوطني أن يسعى إلى وضع بدائل أخرى يمكنها من تلبية الاحتياجات المالية للسكان.ولتحقيق ذلك، يتعين تطوير وتوسيع مؤسسات التمويل

[1] – نسرين بوزاهر، منيرة زياني، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى علمي وطني "صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالبلاد العربية"، يوم 26 سبتمبر 2019، جزائر، ص 18.

الأصغر، التي أصبحت بلا شك مزودي خدمات، أن تشارك بشكل متزايد في الشمول المالي والتنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

المطلب الثالث: المعوقات والحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر

يمكن التطرق لأهم معوقات الشمول المالي في الجزائر مع تقديم بعض المقترحات لتعزيز الشمول المالي في الجزائر كما يلي:

أولا: معوقات الشمول المالي في الجزائر

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر في النقاط التالية:[1]

-البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛

-ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة؛

-مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛

-ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي؛

-هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، ما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات؛

-ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للإقصاء المالي. إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في إطار دائرة غير الرسمية للاقتصاد.

[1]– أوكيل حميدة، معمري نارجس، الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات –، ملتقى وطني صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، ص ص12-13.

ثانيا: الحلول المقترحة لتنمية الشمول المالي في الجزائر

إن ظاهرة الشمول المالي أصبحت محور اهتمام مختلف الحكومات والجهات المالية الرقابية عموما، والبنوك المركزية على وجه الخصوص، لما له من تأثير ايجابي على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وما يجنيه على الجانب الاجتماعي من خلال إدماج الفئات المهمشة في النظام المالي الرسمي وحمايتهم ماليا من خلال التعريف بحقوقهم.

ومن أهم الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي، ما يلي:[1]

1-دعم البنية التحتية المالية:

إن توفير بنية مالية تحتية صلبة لتلبية متطلبات الشمول المالي، يعد أحد أهم المقومات الرئيسية لإرساء بيئة ملائمة له، حيث يشترط احترام الأولويات لتحقيق النمو الاقتصادي وضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى المواطنين بسهولة. بالإضافة إلى التركيز على العامل البشري و إذلال الصعوبات التي يواجهها من يتعامل مع المؤسسات المعينة حاليا، حيث من غير المنطقي الحديث عن سوق مستقبلي دون إيجاد حلول جذرية تحافظ وتبقى على السوق الحالي. ونتطرق إلى مكونات البنية التحتية فيما يلي:

أ-توفير بيئة تشريعية ملائمة:

-التقليل من المبالغة في تطبيق إجراءات «De-Risking»، والتوقف عن اشتراط أي وثيقة ثبوتية في حالات الإيداع ما عدا تلك المتعلقة بالهوية، حتى يتم إدماج أكبر قدر ممكن من حجم النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي؛

- إصدار تعليمات ومذكرات عمل جديدة (دعم الشمول المالي، وتشرح آليات وخطوات إنجاحه، وتنظم الأولويات مع الصرامة في التنفيذ، وتكثيف الرقابة للتأكد من سلامة سير العملية).

ب- زيادة معدل الكثافة المصرفية:

[1]- بوشيبة صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص49.

تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مختلف المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وتحديدا في الولايات الجنوبية حيث تنعدم المصارف الخاصة وهو ما يؤثر سلبا على جودة ونوعية الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك العمومية مما ينفر الزبائن، مع التركيز على إنشاء فروع أو مكاتب تمثيل تعنى بالتمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء المصارف وذلك بهدف الوصول إلى مستوى معدل الكثافة المصرفية الدولية.

ج- تحديث وسائل الدفع وأنظمة التسوية:

ومقصود بها تحسين أداء الجهاز المصرفي، لامتصاص حجم السيولة المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية، وهذا من خلال:

-تعميم الموزعات الآلية للنقود (DAB)عبر كامل الوكالات المصرفية؛

-تطوير شبكة الانترنت؛

-تعميم العمل بمحطات الدفع الالكترونية(TPE)؛

-توفير خدمات الهاتف المصرفي، وغير ذلك من وسائل الرقمية التي تسير تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

د-تنمية العنصر البشري: وذلك من خلال:

- تكوين الدوري والمتواصل لكل موظفي المصارف بدون استثناء، وتحت إشراف إطارات عليا (محلية وأجنبية)؛

- إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين في هذا الدور من خلال تكثيف الملتقيات والمؤتمرات العلمية والتخصصات التي تعني بالصيرفة، مع تكييفها والواقع الاقتصادي الجزائري؛[1]

[1] - بوشيبة صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص49.

-رد الاعتبار للكفاءات من خلال وضعهم في مراكز المسؤولية، بدل التهميش والإقصاء الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى أداء سلبي دافعة الانتقام، إن لم يؤدي إلى اختلاس.

و-تحسين آليات معالجة ملفات القروض:

-يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية باستخدام المعالجة الالكترونية، حيث يوفر كل مصرف على موقعه المعلوماتي تطبيقية (Application) أو برنامج آلي (Logiciel) خاص بكل نوع من أنواع القروض؛

-تخفيف حجم الوثائق المطلوبة، من خلال توفير أجهزة قارئة لبطاقات الهوية البيرومترية، المخزنة للمعلومات الشخصية التي تكون الجزء الإداري للملف؛

-مراجعة الفترة القانونية لدراسة ملف القرض، وكذلك إعادة النظر في نسبة مساهمة المصرف في قروض الاستثمار، من خلال تسقيفها على مستوى كل المصارف.

2- توفير حماية مالية أفضل للزبون: وذلك من خلال:

-الصرامة في تطبيق العقوبات إذا ما ثبت الإخلال بمبدأ السر المهني، حفاظا على خصوصيات الزبائن؛

-وضع معدلات فائدة حقيقة موجبة تعوضه عن التدهور في قيمة العملة؛

-إعادة النظر بالزيادة في الحد الأقصى الممنوح للزبون كتعويض في حالة إفلاس المصرف الذي يتعامل معه أو توقفه عن الدفع؛

-إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على طلب الزبائن؛

-توفير آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن؛

-توعية وتثقيف العملاء، خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.[1]

3-**تنويع المنتجات المالية وتطويرها:** وذلك من خلال:

-تخفيض الرسوم والمعاملات غير المبررة المفروضة على العملاء؛

-مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم، وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض؛

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء وكذا تشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية؛

-تعميم الصيرفة الالكترونية في كل البنوك وبكل وسائلها لتوفير وعاء من الخيارات أمام الزبائن الحالين أو جدد؛

-الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الحاجيات الشخصية والعائلية؛

-تفعيل دور السوق المالي من خلال تسعير مؤسسات وشركات أكثر، عمومية و خاصة لتوفير منتجات أكثر وبالتالي امتصاص سيولة أكثر؛

-الاهتمام أكثر بالمؤسسات المصغرة والمتناهية الصغر، من خلال توفير (ابتكار) برنامج أو صيغ تمويلية تتماشى مع هذه الفئة، لما له من أثر إيجابي على المجتمع والاقتصاد ككل.[2]

[1] - بوشيبة صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص49-50.

[2]- بوشيبة صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 51.

لاصة الفصل الثاني :

تتميز الدول العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي، وفي هذا الإطار تعمل كل من المملكة العربية السعودية، مصر والجزائر على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مواجهة التحديات وذلك عن طريق تنويع اقتصادياتها وتحقيق النمو الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

_ يواجه القطاع المالي السعودي عدة تحديات أهمها:

تدني مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية، تدني نسبة الادخار، وضعف الثقافة المالية، بالإضافة إلى محدودية مصادر التمويل؛

_بذلت الحكومة المصرية جهودا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي بهدف توفير خدمات ممكنة تضمن تيسير حصول المواطنين على متطلباتهم من الخدمات المالية دون تحميلهم أي أعباء إضافية، وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي.

_مستوى استخدام الخدمات المالية ضئيل رغم وجود أسباب تعزيز الشمول المالي في الجزائر يرجع لغياب إستراتيجية وطنية واضحة.

خاتمة

يعتبر تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحد من أهم التحديات التي تواجه العديد من البلدان العربية من أجل تنويع إقتصادياتها وتحقيق النمو الإقتصادي، وهذا راجع لما يعانيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصاعب عديدة في سبيل الحصول على التمويل؛ وبالمقابل لا يخفى على أحد ما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية في زيادة النمو الإقتصادي، وخلق فرص العمل وتنويع الإقتصاد.

لذا بذلت العديد من الدول العربية أشواطا معتبرة ومتفاوتة في سبيل تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وصول هذه الأخيرة للتمويل وإتاحته في ظروف جيدة تمكنها من الإستمرار في مسيرة النمو والرقي.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على إشكالية مفادها:

ما هو إنعكاس جهود وسياسات كل من السعودية ومصر والجزائر في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دعم نمو إقتصادياتها؟

و نظرا لما تحتويه هذه الإشكالية من أهمية بالغة في الوقوف على واقع زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم العربي بصفة عامة، والسعودية ومصر والجزائر بصفة خاصة، وتشخيص أهم التحديات وتقديم المقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، تناولنا في الأول الإطار النظري للشمول المالي، حيث أصَّلنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي، والشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في الفصل الثاني فتناولنا فيه الجانب التطبيقي لواقع الشمول المالي في دول الدراسة وهي كل من السعودية، مصر والجزائر، أبرزنا فيه السياسات والجهود المبذولة وأهم نتائجها، والتحديات التي تواجهها مع تقديم بعض المقترحات للتغلب على هذه التحديات.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

– الشمول المالي هو إتاحة مختلف الخدمات والمنتجات المالية للاستخدام من قبل كافة فئات المجتمع لخلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي؛

–للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي بالأخص، لذا فإعداد إستراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

–يعتبر الشمول المالي أحد ركائز النمو الاقتصادي، حيث يعمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي للمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة، ويضمن تطور الخدمة التي تقدمها المؤسسات المالية المدرجة في نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه على شرائح معينة داخل المجتمع كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– إن سد فجوة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد على زيادة النمو الاقتصادي السنوي حيث يمكن أن يساهم في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة تصل إلي 1%، كما يؤدي إلى خلق فرص، إذ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كذلك من كبار المساهمين في نمو توظيف العمالة، ومن شأن زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تساهم في رفع معدلات توظيف العمالة، مما يحتمل أن يخلق حوالي 16مليون وظيفة بحلول عام 2025.

_ يعتبر الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية ضعيفا حيث در عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق السعودي 1.31 مليون منشأة في نهاية 2023 لكنها تتحصل على نسبة متوسطة تقدر بـ20% من القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي وهي نسبة ضعيفة وهي أقل من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا يؤثر سلبا على دور هذا القطاع في دعم نمو إقتصاد المملكة؛

_ يواجه القطاع المالي السعودي عدة تحديات أهمها:

تدني مستوى التغطية الشاملة للخدمات المالية، تدني نسبة الادخار، وضعف الثقافة المالية، بالإضافة إلى محدودية مصادر التمويل؛

_بذلت الحكومة المصرية جهدا كبيرا نحو تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير خدمات ممكنة تضمن تيسير حصولها على متطلباتها من الخدمات المالية دون تحميلها أي أعباء إضافية، وبذلك استطاع القطاع المالي في مصر أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التطبيق السريع للشمول المالي، غير أن مؤشرات الشمول المالي خلال فترة الدراسة بما فيها العمق المالي والإتاحة المالية والإستخدام المالي كانت تتميز بالتذبذب والضعف في بعض الاحيان وهذا لوجود عدة عوائق أهمها: عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، وانخفاض مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، يضاف إليها بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية، وبصفة خاصة مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار؛

_ على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين النظام المالي في الجزائر، مازال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتعزيز الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعلى رأسها تطوير النظام المصرفي وتوسيع شبكة خدماته من أجل تحقيق شمول مالي أفضل، فمن حيث الكثافة الديموغرافية للشبكة المصرفية، لا يزال الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المطلوب، ويبقى الاقتصاد الوطني بحاجة إلى إنشاء التمويل والقروض الصغيرة للشركات الصغيرة للسماح للمستثمرين الصغار بالوصول إلى المجال الاقتصادي وتحسين فرص الحصول على التمويل؛ مما سيكون لد أثر قوي على دعم النمو في الإقتصاد الجزائري.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن الشمول المالي يعبر عن قدرة فئات المجتمع للوصول إلى كافة الخدمات المالية، ويتم قياسه بعدة مؤشرات أهمها مدى الوصول للخدمات المالية واستخدامها هي فرضية صحيحة يضاف إليها جودة الخدمات المالية من خلال وضع مؤشرات لقياس بعد جودة الخدمات المقدمة؛

الفرضية الثانية: صحيحة حيث أن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزز من إمكانية وصولها للتمويل بشروط ميسرة وتخطي العوائق المتعلقة بالتمويل مما يساهم في زيادة نشاطها وهو ما ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها قد تساهم في زيادة النمو السنوي بنسبة 1% وخلق فرص عمل جديدة وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والمالي الكلي.

الفرضية الثالثة هي أيضا صحيحة فمن خلال دراسة الحالة لكل من السعودية ومصر والجزائر واستقراءا من الإحصائيات المتاحة فقد بذلت دول الدراسة مجهودات معتبرة لزيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير أن إنعكاسها على زيادة الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في جانب الإقراض المصرفي كان ضعيفا حيث سجلت الدول العربية نسبة منخفضة في جانب الإقراض المصرفي والتي لم تفق نسبة 9% من إجمالي القروض المقدمة من القطاع المصرفي.

الفرضية الرابعة هي أيضا صحيحة فهناك عدة معوقات تحول دون تحسين مستوى الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهمها ضعف البنية التحتية، وطبيعة هيكل القطاع المصرفي وضعف التثقيف المالي؛ ويسبق هذه المعوقات سبب أساسي هو طبيعة عمل النظام المصرفي إذ يقوم في غالبه على التمويل التقليدي والتي تعتبر معاملاته محرمة شرعا فتكون مانعا من لجوء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتسطة للتمويل المصرفي إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية إجمالا هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.

الاقتراحات:

من أجل تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم نمو اقتصاديات الدول العربية، نقترح التوصيات التالية:

_الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذا المنطلق يجب أن يكون في قلب و صلب الهيئات المالية في الدول العربية؛

_ القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من أجل دراسة ومناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط به من قضايا وسياسات وبرامج؛

_ إجراء مسح للشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير المعلومات حول الوصول للخدمات المالية؛

_تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال خدمات التمويل الأصغر، والخدمات المالية الرقمية؛

_زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي. حيث إن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع؛

_تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي لتسهيل حصولها على الائتمان.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، تبادرت في أذهاننا العديد من المواضيع الحديثة والمعاصرة المشابهة لموضوعنا نذكر منها:

_دراسة متطلبات بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتدعيم الشمول المالي في الدول العربية؛

_وسائل الدفع الحديثة ودورها في تعزيز الشمول المالي والميزة التنافسية بين البنوك؛

_دراسة واقع التثقيف المالي في الدول العربية كآلية لتعزيز الشمول المالي فيها.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

أولا:الكتب :

1-أسماء بروهم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.

2-خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.

ب- الرسائل العلمية:

1-إبراهيم معمر، زبير زمولي، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة ،الجزائر،2019-2020.

2-أمال زواغي ، فريال زواغي، واقع الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة ،الجزائر،2020-2021.

3-بوشيبة صلاح الدين، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2021-2022.

4-بن زيو فايزة، بوطرفة لبنى، حوافز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسلوب رأس المال المخاطر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر،2012-2013.

5-طلحي مريم، بوعروج سفيان، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة ،الجزائر،2021-2022.

6-نصير مهدي صكب العزاوي، الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودوره في التنويع الاقتصادي، رسالة من متطلبات نيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء، العراق،2022 .

7-صفاء دبوبة، مروى مريان، دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة ،الجزائر، 2021-2022.

8-خراز سلطانة، خراز نعيمة، دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، جزائر، 2021-2022.

ج- المجلات :

1-أحمد سعيد البكل، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد ،المجلد رقم 15، العدد رقم 14، مصر ،2022.

2-احمد فاروق محمد الزيني ،دور الشمول المالي في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة القانونية (المتخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مصر.

3-أيمن بوزانة، وفاء حمدوش،واقع تأثير تفعيل سياسية الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد رقم 12، العدد01، الجزائر،2021.

4-آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة الجزائر والمغرب وتونس، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 10، 2018.

5-أسامة فراح ، رحمة عبد العزيز،الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك ،مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية،المجلد رقم 04، العدد02، الجزائر،2021.

6-دحماني رشيدة، بلطرش زهور، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04، العدد01، الجزائر، 2023.

7-حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، 2020.

8-حسين جازية، تعميم الخدمات الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية،مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا،المجلد رقم 16، العدد 23، الجزائر،2020.

9-كريم بيشاري، مفيدة الأحسن، رفيق الأحسن، واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد رقم12، العدد02، الجزائر،2023.

10-مسلم إبراهيم، إبراهيمي نزيهة دلال، حميدات إيمان، تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال شركات رأس المال المخاطر في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديدة،المجلد رقم 13 ،العدد02،الجزائر،2022.

11-نبيل يهوي، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد،مجلد رقم 03، الجزائر،2019.

12-نصر رمضان سعد اللهحربى، الشمول المالي للمشروعات المتوسطة والصغيرة كمفتاح للتنمية المستدامة في ضوء تجربة البنك المركزي المصري، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، المجلد رقم 6359،العدد 41،مصر،2023.

13-سهير محمود معتوق، إيمان حسن علي، هناء محمود سيد، الشمول المالي، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد رقم 35،العدد01.

14-سوداني نادية، فلاق صليحة، حمدي معمر، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر،مجلة المعيار،المجلد رقم 12، العدد01، الجزائر،2021 .

15- شيلي وسام، قدي عبد المجيد، تقييم الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد رقم 11، العدد 01، الجزائر، 2023،

16-عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد رقم17، العدد01، الجزائر،2021.

17-خليفة الحاج، بلعريبي يسرى ستي، الشمول المالي قناة بديلة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسط في البلدان العربية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد رقم 07، العدد 01، الجزائر،2023 .

د- الملتقيات :

1- أوكيل حميدة، معمري نارجس، الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات -، ملتقى وطني صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

2-اوسياف عمار ياسين، شاوي شافية ،أسباب ضعف الشمول المالي في الجزائر وتحدياته، ملتقى علمي حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحيى فارس المدية.

3-بوخرص عبد الحفيظ، بن محاد سمير، تطور مفهوم الشمول المالي، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، يوم 26سبتمبر 2019.

4-بلحياني خديجة، الشمول المالي وواقع تعزيز أهميته في الدول العربية، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26 سبتمبر 2019، الجزائر.

5- مدوخ ماجدة، بن عطية إيمان، تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس بالمدية، يوم 26سبتمبر 2019، جزائر.

6- محمد الأمين عيراش، سهيلة بن دريس، أهمية اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تعزيز الشمول المالي –عرض تجارب دولية وعربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحي فارس المدية، يوم 26 سبتمبر 2019، الجزائر.

7-نسرين بوزاهر، منيرة زياني، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى علمي وطني حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالبلاد العربية، جامعة يحيى فارس المدية،يوم 26سبتمبر 2019.

8-عبد الرزاق حبار، يمينة بوزكري ،أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني في تعزيز الشمول المالي بالإشارة إلى نموذج الجزائر، الملتقى الوطني لكلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير جامعة المدية، بعنوان صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، يوم 26سبتمبر 2019.

9-عماد غزازي، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، ملتقى علمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحيى فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019.

10-قنوش مولود، دهيمي عمر، علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي، ملتقى علمي وطني خامس حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحيى فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019.

11-شلابي نعيمة، كشيدة فضيلة، إستراتيجية الشمول المالي كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى علمي حول صناعة التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، جامعة يحيى فارس المدية، يوم 26سبتمبر 2019.

هـ- التقارير:

1- التقرير قطري رقم 264/18الصادر عن صندوق النقد الدولي، المملكة العربية السعودية.

2-صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى،2019 .

3-يسر برنية، رامي عبيد، حبيب أعطيه، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.

4-هبة عبد المنعم، الوليد بن طلحة، موجز سياسات النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، مارس 2019.

ج-المواقع الإلكترونية:

*https://draya-eg.org

*-https://www.aps.dz/ar/economie/139660-3-1-

2-المراجع بالغة الأجنبية:

*Alliance for Financial Inclusion , Financial Inclusion Data Working Group (FIDWG), Core Set of Financial linclusion Indicators,2013